المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⴱⴰⵟ ⵏⵜⵎⵙⵙⵓⵖⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

التقارير السنوية للآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

2022 - 2019

آلية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة
ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵎⵓⵔⵉ ⵖ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵖⵜ
Mécanisme de protection des personnes en situation de handicap

@CNDHMAROC
WWW.CNDH.MA
LIBRARY.CNDH.MA

التقارير السنوية للآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

2022 - 2019

منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط – المغرب

©CNDH - 2024

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⴰⵎ ⵏⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

التقارير السنوية للآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

2022 - 2019

آلية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة
ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵎⵙⵓⵎⵏ ⴳ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵏⵜ
Mécanisme de protection des personnes en situation de handicap

تقديم

شكل احداث الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان منعطفا هاما منذ شتنبر 2019 ترجمة عملية لترافع مجتمعي وخاصة أصحاب المصلحة وأسرهم وكذلك الحركة الحقوقية العاملة في تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، مواطنين فاعلين في مسار تعزيز كرامة المغاربة.

اليوم، وبعد مرور أربع سنوات من تنصيب الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، نتقاسم مع المدافعين عن حقوق الإنسان، رصيدا هاما لمنجز هذه الآلية، من أجل تطوير الترافع واقتراح توصيات للفاعلين المعنيين بالإعاقة وحماية أشخاصها.

هي مرحلة تأسيسية حاولنا من خلالها إرساء دعائم ومرتكزات عمل الآلية وفق مقاربة شمولية ودامجة تستمد مقوماتها من دستور المملكة لسنة 2011 وإعمال مبادئ وأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها بلادنا في 9 أبريل 2009 والتي وتهدف إلى «تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة".

هو مسار نبتغي من خلاله وضع الأسس المتينة لبناء جماعي لنموذج قادر على الاستجابة للانتظارات ومواجهة التحديات المطروحة، مما جعل الآلية فاعل رئيسي في مسار حماية حقوق هذه الفئة والنهوض بها.

نموذج يراعي تعدد الفاعلين والمتدخلين في مجال الإعاقة، ويمنح مساحات وفضاءات أرحب للتفاعل واحتضان مختلف الديناميات الجمعوية ويستجيب لانتظارات الأسر المغربية التي ساهمت بدورها في تعزيز هذا المسار.

إن معايير ومبادئ حقوق الإنسان، باعتبارها نصوصاً معيارية قائمة على القيم، ومترسخة أساساً في اللغة القانونية التي صيغت بها المعاهدات، ليست دائما قابلة للتنفيذ لوضع السياسات بأسلوب مباشر. بل يجب تحويلها إلى حقوق ملموسة يمكن تنفيذها. وهو ما حرصنا على إيلائه أهمية بالغة ضمن استراتيجيتنا في المجال الحمائي عبر متابعة الحالات الفردية والجماعية ومعالجة مختلف المواضيع والإشكالات المرتبطة بفعلية الوصول للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تدخل ضمن نطاق اختصاصنا كآلية فعالة للانتصاف.

دون أن ننسى أن وراء كل مفردة من مفردات الأرقام والشكايات أناس ولدوا احرارا ومتساوون في الكرامة والحقوق، واصبحوا بفعل انتهاك حقوقهم من الفئات الهشة التي وجب حمايتها من كل أشكال التمييز القائم على أساس الإعاقة.

حرصنا خلال هذا المسار على تمكين الآلية من الموارد المالية والبشرية ذات الخبرة لإنجاز المهام المنوطة بها في بيئة جيدة، ولتأمين انفتاحها على محيطها الخارجي وبناء شراكات نوعية مع المؤسسة التشريعية والفاعل الحكومي والمسؤولين على إنفاذ القانون والجامعات باعتبارها تشكل فضاء للتكوين والبحث العلمي.

جعلنا من هذا المسار لبنة أساسية لتقوية القدرات والتشاور وإعمال مبدأ المشاركة الفاعلة مع الائتلافات والشبكات المدنية الوطنية والجهوية والجمعيات المحلية العاملة في مجال الإعاقة ،وخصصنا لها برنامجا متميزا لتعزيز القدرات لكونها شريكا موثوقا وفاعلا أساسيا في بناء الترافع الحقوقي وطنيا ودوليا.

وعلى المستوى الدولي، كنا حاضرين باستمرار وبشكل منتظم للتفاعل وتعزيز الحوار وتقاسم الممارسات الفضلى مع آليات حماية حقوق الإنسان الدولية والإقليمية من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة حول مجموعة من القضايا والإشكالات المرتبطة بالحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة، وساهمنا في إغناء وثائقها المرجعية ،وعملنا على إذكاء الوعي بضرورة تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنزيلها في السياسات العمومية والبرامج القطاعية والترابية.

نستطيع اليوم، كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أن نسجل بارتياح نجاح هذا المسار الذي سنواصله بالمزيد من الانفتاح وخلق فضاءات وآليات التشاور والمشاركة الفاعلة مع كل المتدخلين المعنيين به وفي مقدمتهم الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم حتى لا ندع أحدا خلف الركب.

السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة/ المجلس الوطني لحقوق الإنسان

السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

السيدة زهور الحر

منسقة

المرحومة أجميعة حداد

عضو

السيد عمر بنيطو

مقرر

أطر إدارية وأخرى داعمة رهن إشارة الآلية

تتوفر الآلية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة على فريق إداري يضم أطرا خاصة بالآلية وآخرين من المجلس واللجن الجهوية لحقوق الإنسان يدعمون عملها وجهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

كما تستند الآلية، كلما اقتضى الأمر، إلى خبرات مجموعة من الأطر المؤهلة والخبراء من خارج المؤسسة.

2019

1. واصل المجلس خلال سنة 2019 مسار الإعداد لإرساء الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة انسجاما والتحول الذي عرفه مع اعتماد القانون 76.15 المنظم له. فعلى المستوى المؤسساتي تم تعيين أعضاء الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من بين أعضاء المجلس في أعقاب الدورة الأولى للجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 21 شتنبر 2019 وكذا تمثيل منسقة الآلية في مكتب المجلس.

2. ونظم المجلس يوم 23 دجنبر 2019 على إثر تعيين أعضاء الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة لقاء تواصليا حول هذه الآلية استهدف من خلاله التعريف بمهام الآلية ونطاق اختصاصها في مجال الرصد المستقل، حضره أزيد من 63 مشاركا ومشاركة يمثلون الشبكات الوطنية والجهوية والمحلية العاملة في مجال الإعاقة والقطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات الحكامة وكذا الأكاديميين والخبراء.

3. أما على مستوى الإعداد لبرنامج العمل الفصلي انسجاما وأحكام المادة 42 من النظام الداخلي للمجلس، فقد عقدت الآلية 6 اجتماعات إعدادية لبناء الخطة الاستراتيجية ومخطط العمل الفصلي لسنة 2020 منها 3 ورشات عمل بتاريخ 8 و22 شتنبر و13 دجنبر 2019.

4. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس في إطار الإعداد لإرساء هذه الآلية قد نظم مجموعة من الأنشطة خلال سنة 2019 همت أساسا التكوين الداخلي لأطره المركزية والجهوية في مجال معالجة الشكايات والتواصل ومنهجية إعداد قرارات الآلية وتقاريرها وتتبع وتقييم السياسات العمومية ذات الصلة في ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. وقد بلغ عدد الدورات التكوينية 13 دورة تكوينية لفائدة 20 إطار مركزي وجهوي.

2020

1. يعرض هذا التقرير الأنشطة التي قامت بها الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة برسم السنة الأولى لإحداثها. وتستثنى من هذا التقرير الأنشطة التي سبق إدراجها في التقرير السنوي الذي أصدره المجلس برسم سنة 2019. كما يعرض هذا التقرير ملاحظات عامة وتوصيات تهم حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

أولا: تنصيب الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة

2. أعلن عن التنصيب الرسمي للآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة بمناسبة انعقاد الدورة العادية الأولى للجمعية العامة للمجلس في 21 شتنبر 2019 بمقر المجلس. وقد تم اختيار أعضاء الآلية من بين أعضاء المجلس باقتراح من رئيسته وبعد مصادقة الجمعية العامة عليه، طبقا لمقتضيات القانون رقم 15.76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس ونظامه الداخلي. وقد انتخب أعضاء الآلية عضوا من بينهم يضطلع بمهمة التنسيق، وفقا لما تنص عليه المادة 38 من النظام الداخلي للمجلس.

3. تتكون الآلية من ثلاثة أعضاء، وهي تركيبة تراعي مبادئ التنوع والتخصص في المجالات القانونية والحقوقية، وهو ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها على أكمل وجه. وعلاوة على ذلك، وضع المجلس رهن إشارة الآلية أطرا ذوي كفاءة وخبرة من بين موظفيه من أجل دعمها.

4. 4. على المستوى التنظيمي، عقدت الآلية في الفترة الممتدة بين يناير ودجنبر 2020 أربعة عشر اجتماعا (اجتماعين حضوريين و12 اجتماعا عن بعد) خصصت لإعداد مخطط العمل السنوي وكذلك التحضير لتفعيله.

5. فيما يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، تابعت الآلية وضعية هذه فئة منذ إعلان السلطات العمومية قرار الحجر الصحي بتاريخ 20 مارس 2020. كما استأنست في عملها بالوثائق الصدرة عن آليات الأمم المتحدة ومنها:

- بلاغ المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كاتالينا ديفانداس بتاريخ 17 مارس 2020؛
- البلاغ المشترك لرئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول بتاريخ 1 أبريل 2020؛
- إعلان موجز السياسات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ومرض فيروس كورونا الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 5 مايو 2020.

ثانيا: الإطار القانوني الوطني والدولي للآلية

6. بناء على القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، أحدثت الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة لدى المجلس، وذلك في إطار توسيع اختصاصاته كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والوقاية من الانتهاكات التي قد تطالها. ونص القانون رقم 76.15 في مادته 19، على اختصاصات هذه الآلية، حيث خَول لها تلقي الشكايات المقدمة إما مباشرة من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة ضحايا الانتهاك أو من لدن من ينوب عنهم أو من قبل الغير عند انتهاك حق من حقوقهم، والقيام بجميع التحريات المتعلقة بالشكايات المتوصل بها ودراستها ومعالجتها والبت فيها، وتنظيم جلسات استماع ودعوة الأطراف المعنية بموضوع الانتهاك أو الشكاية وكذا الشهود والخبراء وكل شخص ترى فائدة في الاستماع إليه. كما يجوز لهذه الآلية أن تتصدى تلقائيا لأي حالة من حالات خرق أو انتهاك حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي تبلغ إلى علمها شرط إخبار الشخص المعني وعدم اعتراضه على تدخل هذه الآلية. وفي حالة وقوع خرق أو انتهاك فعلي لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ألحق بهذا الأخير ضررا جسيما، تعين على رئيسة المجلس تبليغ السلطات القضائية المختصة وموافاتها بجميع المعلومات والمعطيات والوثائق المتوافرة للآلية حول هذه الحالة.

7. يأتي إحداث الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة وفاء بالتزامات بلادنا بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة المادة 33، الفقرة الثانية، والتي تنص على أن تقوم الدول الأطراف، وفقا لنظمها القانونية والإدارية، بتشكيل أو تعزيز أو تعيين أو إنشاء إطار عمل داخل الدولة الطرف، بما في ذلك آلية مستقلة واحدة أو أكثر، حسب الاقتضاء، لتعزيز هذه الاتفاقية وحمايتها ورصد تنفيذها. وتأخذ الدول الأطراف بعين الاعتبار، عند تعيين أو إنشاء مثل هذه الآلية، المبادئ المتعلقة بمركز وطرق عمل المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

8. كما يتماشى إنشاء هذه الآلية مع توصية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الموجهة لبلادنا سنة 2017، والتي دعت البرلمان إلى الإسراع باعتماد مشروع القانون المتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعترف بصلاحية المجلس ممارسة الاختصاصات المخولة لآلية مستقلة لحماية الاتفاقية وتعزيزها ورصد تنفيذها، وفقاً للأحكام الواردة في المادة 33 من الاتفاقية، ورصد ما يكفي من مخصصات الميزانية والموارد البشرية للمجلس.

ثالثا: حماية الأشخاص في وضعية إعاقة

9. تابعت الآلية التدابير التي اتخذتها القطاعات الحكومية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. وتسجل الآلية أنه، في إطار حالة الطوارئ الصحية، تم الترخيص لمعظم الموظفين والمستخدمين في وضعية إعاقة العاملين في القطاع الخاص بالعمل عن بعد. وتعتبر هذه الإجراءات التيسيرية المعقولة أساسية لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الحفاظ على التباعد الاجتماعي وخفض خطر العدوى.

10. وفي إطار تدابير الحماية الاجتماعية التي اتخذتها الدولة، تسجل الآلية أنه تم إعطاء الأشخاص في وضعية إعاقة الأولوية في مختلف النقاط التي تم إحداثها لتوزيع المساعدات المالية بشكل مباشر، بما في ذلك المناطق القروية.

11. رحب المجلس باستفادة 399 شخصا، من المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، الموضوعين في مختلف المؤسسات السجنية من العفو الملكي الذي شمل 5654 سجينة وسجينا. وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية السامية لحقوق الانسان نادت بالتقليص من عدد الساكنة السجنية وخاصة تلك التي توجد في وضعية هشة.

12. وفي إطار الإجراءات التحسيسية التي قامت بها الآلية، كان من الضروري إتاحة المعلومات الكافية حول طرق الوقاية والحد من الفيروس لكافة الفئات. وفور دخول تدابير المرسوم المذكور أعلاه حيز التنفيذ، راسل المجلس القنوات التلفازية الوطنية لحثها على إدماج لغة الإشارة في مختلف البرامج والوصلات التي تقدمها.

13. نشرت الآلية فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي بلغة الإشارة للتوعية بالتدابير الوقائية ضد انتشار الفيروس وإجراءات الحجر الصحي، والذي تم مشاركته ونشره من قبل العديد من الجهات الفاعلة ورواد الإنترنت[1].

14. ووعيا من المجلس بأن الحصول على دعم مالي إضافي أساسي لتقليص رقعة الهشاشة والفقر لدى الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، دعا مكتبه، الذي يضم في عضويته الآلية، السلطات العمومية، عقب الاجتماع الذي عقده يوم الأربعاء فاتح أبريل 2020 [2]، إلى توسيع نطاق تدابير الدعم المالي التي اتخذتها الحكومة لتشمل جميع الفئات الهشة، بما في ذلك الأشخاص في وضعية إعاقة.

15. توصلت الآلية بـ 28 شكاية وطلب خلال سنة 2020، منها شكاية جماعية من أربعة مواطنين في وضعية إعاقة بصرية تتعلق بطلب استفادة الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر من خدمات

---

1 - https://www.facebook.com/CNDHMaroc.ar/videos/536573430612036/

2 - https://cndh.org.ma/fr/communiques/communique-de-presse-concernant-la-reunion-du-bureau-du-conseil-national-des-droits-de

صندوق دعم التماسك الاجتماعي، راسل المجلس مؤسسة التعاون الوطني بشأنها من أجل تمكينهم من الوصول لهذا الحق وتلقى جوابا من المؤسسة بعد شهرين بالإيجاب وتم إخبار واضعي الشكاية بجواب المؤسسة وتوجيههم للمندوبية الأقرب لهم. وتلقى المجلس كذلك 26 طلبا للمساعدة المالية وطلبات الحصول على مأذونية النقل تم توجيه واضعيها إلى مؤسسة التعاون الوطني وقسم العمل الاجتماعي على صعيد العمالات والاقاليم، ونسخة من شكاية للإخبار تتعلق بالتماس إعادة تجديد بطاقة القطار المجانية لفائدة المكفوفين وضعاف البصر.

16. وعلى وجه الخصوص، تابعت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مجموعة من الحالات الفردية سواء من خلال الشكايات التي وردت عليها وأخرى تم التدخل في إطار الإحالة الذاتية. فبتاريخ 26 أبريل 2020، تابعت الآلية وضعية الشاب حمزة أوفضيل في وضعية إعاقة حركية البالغ من العمر 19 سنة منذ تسريبه لشريط فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي يتعرض فيه للضرب وسوء المعاملة من طرف زوجة ابيه بمدينة طنجة. وتواصلت الآلية مع الضحية من أجل التحقق من الخبر، كما قامت بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة-تطوان –الحسيمة بالتواصل مع النيابة العامة. وفي هذا الصدد، تم اعتقال زوجة أبيه بتاريخ 27 أبريل ووضعها تحت تدابير الحراسة النظرية، التي تم رفعها في وقت لاحق. وتقرر تعميق البحث في حالة سراح والاستماع إلى جميع الأطراف. وبتاريخ 30 أبريل، أخذت الآلية علما بتنازل الشاب حمزة أوفضيل عن متابعة زوجة أبيه. وبتاريخ 5 ماي، عقدت الآلية جلسة استماع عن بعد مع الشاب لمعرفة ظروف وملابسات تنازله عن الملف وقد أكد المعني بالأمر أنه تنازل بناء على طلب والده.

17. وتوصلت الآلية بتاريخ 14 غشت 2020 بشكاية من والدة التلميذ حمزة سراج، في وضعية إعاقة ذهنية (اضطراب التوحد)، وحاصل على شهادة الباكلوريا تطلب من خلالها تدخل المجلس لمراجعة قرار رفض ولوجه لاجتياز مباراة كلية الطب والصيدلة بفاس برسم الموسم الجامعي 2020 /2021. وقد تدخلت الآلية في إطار الترتيبات التيسيرية المعقولة وعقدت بتاريخ 18 غشت 2020 جلسة استماع مع الأم للحصول على مزيد من المعلومات، فراسلت على إثر ذلك وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي لموافاة المجلس بالمعطيات المتعلقة بهذا الملف، غير أن المجلس، لم يتلق منها أي جواب.

18. وتابعت الآلية وضعية التلميذة صفاء بلبوح في وضعية إعاقة بصرية والتي أصيبت بانهيار نفسي لعدم تمكنها من الإجابة على مادة اللغة الألمانية خلال اجتيازها لامتحان الباكالوريا، شعبة الآداب، برسم الدورة العادية يوليوز 2020، لكون المرافقة التي تم تعيينها لها من طرف إدارة ثانوية «المغرب العربي»، بمراكش تجهل هذه اللغة. وعلى إثر ذلك، عقدت الآلية اجتماعا مع مديرية الأكاديمية الجهوية التي صرحت بأن إدارة الثانوية اعتمدت مرافقة من بين التلميذات والتلاميذ المتفوقين

بالجذع المشترك وحاصلة على أعلى نقطة في مادة اللغة الألمانية بالفصل الذي تدرس به، مؤكدا أنها سلكت، في إطار الالتزام بتطبيق تكافؤ الفرص بين مختلف المترشحات والمترشحين، كل السبل التي تسمح بها المساطر والتنظيمات في هذا الباب من أجل تيسير اجتياز المترشحة للاختبارات. كما أصدرت المديرية الإقليمية بمراكش بلاغا في الموضوع، وصرح مدير الأكاديمية الجهوية أنه سيتم إعطاء فرصة أخرى للمعنية من أجل إعادة الاختبار.

19. وفي إطار الإحالة الذاتية، تابعت الآلية بتنسيق مع اللجنة الجهوية مراكش – آسفي ملف السيد أحمد الرحلا، والد الطفل هشام الرحلا في وضعية إعاقة ذهنية، والذي تم اغتصابه من طرف شخص أربعيني. وقد تم الاستماع إليه ومواكبته لوضع ملفه لدى السلطات القضائية المختصة. كما قامت الآلية بتنسيق مع اللجنة الجهوية بتوفير المساعدة القضائية له.

20. كما تلقى المجلس كذلك طلبا كتابيا من الفيدرالية الوطنية للأشخاص الصم في المغرب يدعون إلى حماية حقوقهم، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعلومة في سياق جائحة كوفيد 19. وفيما يخص تتبع التزام السلطات بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها واستنادا إلى الرصد الصحفي الذي يقوم به المجلس وتتبعه اليومي لمختلف المنصات الالكترونية، لم يتم تسجيل أي انتهاك يتعلق باستخدام العنف من قبل السلطات ضد الأشخاص في وضعية إعاقة.

21. وفي إطار الزيارات التي تقوم بها، نظمت الآلية خلال الفترة الممتدة بين 14 أكتوبر و3 نونبر 2020 زيارة تفقدية ميدانية إلى مؤسسة ابن البيطار للأطفال المعاقين حركيا بمدينة الخميسات. وهدفت هذه الزيارة إلى رصد وضعية تمتع نزلائها بحقوقهم الأساسية تماشيا مع الإطار المرجعي الدولي، ولا سيما الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذا القوانين الوطنية ذات الصلة. واندرجت هذه الزيارة في ظل سياق وطني يتسم بانتشار جائحة كورونا واتخاذ تدابير من طرف السلطات العمومية، تهم أساسا التعليم عن بعد والصحة والحماية الاجتماعية وانعكاسها على الفئات الهشة ومنها الأطفال في وضعية إعاقة، وضمن سياق دولي شدد من خلاله المنتظم الأممي على ضرورة دمج هذه الفئة في التدبير والتخطيط وضمان مشاركتها الكاملة ووصولها إلى حقوقها الأساسية في ظل حالة الطوارئ الصحية. وعقدت الآلية مقابلات مع المشرفين المباشرين على تسيير المؤسسة (إدارة التعاون الوطني والجمعية المسيرة) وعمالة إقليم الخميسات.

22. وعلى إثر هذه الزيارة، أعدت الآلية تقريرا ضمنته توصيات من شأنها إعمال حقوق النزلاء المتواجدين بهذه المؤسسة، وخاصة الحق في تعليم دامج وذي جودة، وتوفير تغذية متوازنة وصحية، وضمان الحق في الترفيه، والولوج للأنشطة الثقافية، وتوفير المعدات والموارد البشرية الضرورية لتقديم خدمات الترويض، لاسيما وأن أغلب الأطفال المتواجدين بالمؤسسة يحتاجون لحصص يومية

للترويض، واتخاذ التدابير التي تيسر التواجد المنتظم للطبيبة بالمؤسسة خاصة وأنها موضوعة رهن إشارتها من طرف المجلس الإقليمي لعمالة إقليم الخميسات. كما أوصت الآلية بضرورة الإصلاح الفوري والشامل لجميع مرافق المؤسسة حفاظا على سلامة وأمن الأطفال. وتعزيز التنسيق بين إدارة التعاون الوطني والجمعية المسيرة وذلك لضمان تجويد الخدمات الموجهة لفائدة الأطفال المستفيدين من خدمات المؤسسة، وتأهيل الأطر العاملة بالمؤسسة التابعة للجمعية المسيرة من حيث ضمان حقهم في الحماية الاجتماعية، والعمل على تكوينهم في مجال التسيير الإداري والمالي وكذا استفادتهم من برامج التكوين في مجال حماية حقوق الأطفال في وضعية إعاقة.

رابعا: التفاعل مع السلطات العمومية في سياق الحجر الصحي

23. تسجل الآلية أن لغة الإشارة لم تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كاف في الكبسولات والفيديوهات التحسيسية التي تقدمها السلطات الصحية. وتجدد المجلس تأكيدها على ضرورة إتاحة حملات التحسيس العمومية والمعلومات التي تصدرها السلطات الصحية للعموم بلغة الإشارة وبوسائل وأشكال ميسرة، بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية المتاحة.

24. وفي إطار تفاعله مع الحكومة، أوصى المجلس رئيس الحكومة لأخذ عامل الإعاقة بعين الاعتبار فيما يخص تدابير تعويض العاملين في القطاع غير المهيكل والأشخاص المستفيدين من بطاقة «راميد». كما أوصى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بإعداد محتويات دامجة في إطار التعليم عن بعد. ودعا وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إلى إعفاء العاملين في وضعية إعاقة من العمل بدوام كامل، وكذلك السماح لعائلاتهم بالعمل عن بعد، على ضوء المشاورات مع جمعيات المجتمع المدني المختصة.

25. ومراعاة لظروف وخصوصية الأشخاص المصابين بالتوحد، راسل المجلس، بتاريخ 23 ماي 2020، وزير الداخلية لدراسة إمكانية التخفيف عن الأشخاص ذوي التوحد وذلك بالترخيص لأسرهم بمرافقتهم للفسحة لمدة ساعة في اليوم. وبتاريخ 17 أبريل 2020، راسل المجلس وزارة التشغيل لتحسيس المقاولات التي تعرف صعوبات في الاحتفاظ بمناصب الشغل لعدم اعتماد معيار الإعاقة في عملية التسريح.

26. ومن خلال نداء نشره المجلس، يوم الاثنين 25 ماي 2020، بعنوان «نداء المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل الالتزام باحترام حقوق الإنسان في عالم الشغل لفترة ما بعد الحجر الصحي»

مقاولات تتبنى مبدأ العناية الواجبة من أجل مجتمع قادر على الصمود»[3] تم لفت انتباه الحكومة والمقاولات إلى احتمال تنامي نسبة تسريح العاملين في وضعية إعاقة، باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة للآثار الاجتماعية لهذه الأزمة الصحية.

خامسا : أنشطة النهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة

27. وفي إطار الأنشطة المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، نظمت الآلية يوم 13 فبراير 2020 بفضاء المعرض الدولي للنشر والكتاب ثلاثة أنشطة تثقيفية لإذكاء الوعي حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. ويتعلق الأمر بتنظيم ندوة حول موضوع «الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة: تتويج لمسار مؤسساتي من أجل فعلية الحقوق»، استهدفت من خلالها مناقشة المكتسبات والتحديات المتعلقة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، وكذا تسليط الضوء على مهام الآلية ونطاق اختصاصها في مجال الحماية وتعزيز الحقوق والرصد المستقل لمدى إعمال مقتضيات الاتفاقية الدولية ذات الصلة. وهم النشاط الثاني تكريم الدكتورة فاطمة المريني الوهابي، الناشطة الجمعوية في مجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، اعترافا لها بجهودها المتواصلة في الترافع على حقوق هذه الفئة. أما النشاط الثالث فتعلق بتقديم للأستاذ جمال خليل حول موضوع الإعاقة[4].

28. وفي إطار التشاور مع المجتمع المدني، حرص المجلس ولجانه الجهوية على التشاور مع الأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال المنظمات التي تمثلهم، لضمان مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وتتبع تدابير الوقاية والحجر في ظل جائحة كوفيد 19. وفي هذا السياق، نظم يومي 23 أبريل و5 ماي 2020 ورشتي عمل للتشاور عن بعد مع 11 شبكة وطنية وإقليمية تمثل أكثر من مئتي جمعية، بالإضافة إلى خبراء وطنيين في هذا المجال. وتمثل الهدف من هاتين الورشتين في تقييم الممارسات الفضلى لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة خلال هذه الأزمة الصحية. وقد أجمع المشاركون على تفاقم شعور العزلة لدى هذه الفئة أثناء فترة الحجر الصحي، خاصة الأشخاص الذين يعانون من إعاقة ذهنية (التوحد والشلل الدماغي)، مما يتسبب في اضطرابات سلوكية وتنامي الشعور بعدم الأمان وانعدام الحماية. وسجلوا كذلك عددا من الثغرات، من بينها التأخر في إصدار بطاقة الإعاقة وفقا لمقتضيات القانون الإطار رقم 97.13، ما أدى إلى تعقيد عملية الإحصاء لتحديد الفئات الهشة. وقد تم تسجيل تحديات أخرى، ومنها ضعف إدراج وسائل الإعلام للغة الإشارة في

3 - https://cndh.org.ma/fr/actualites/appel-du-cndh-pour-un-engagement-en-faveur-des-droits-de-lhomme-dans-le-monde-du-travail

4 - Le Handicap: Représentations et perceptions des personnes en situation d'handicap au Maroc

برامج التحسيس بأخطار الفيروس، تردي جودة الحياة في الفضاء العائلي أثناء الحجر الصحي، وصعوبة الاستفادة من جلسات المعالجة النفسية والترويض وكذلك جلسات علاج النطق، وتوقف الخدمات التي تقدمها الجمعيات والمراكز ومؤسسات الحماية الاجتماعية. كما عملت اللجنة الجهوية طنجة-تطوان-الحسيمة على رصد المبادرات التي قام بها المجتمع المدني في الجهة للوقوف على الإشكاليات الحقوقية التي يعاني منها الفاعلون في مجال الإعاقة.

29. نظمت الآلية الوطنية يومي 27 و28 يوليوز 2020 دورة تدريبية داخلية لفائدة أعضائها وخبرائها حول موضوع « الآليات الدولية والوطنية المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

30. 30. أطلق المجلس من خلال آليته في متم شهر دجنبر 2020 الحملة التحسيسية الرقمية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة المعاقة على امتداد 8 أسابيع باللغة العربية والأمازيغية ولغة الإشارة لتحقيق التواصل الدامج. وتندرج أهداف هذه الحملة في إطار تفعيل المادة 8 من الاتفاقية الدولية الرامية لإذكاء الوعي. وهدفت هذه الحملة إلى محاربة كافة أشكال التمييز على أساس الجنس والإعاقة؛ والرفع من مستوى الوعي العام حول المساواة واحترام حقوق النساء والفتيات في وضعية إعاقة؛ وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة النساء. وقد عمل المجلس على توصيل مضامين هذه الحملة عبر فيديوهات ميسرة تتضمن شهادات حية لأصحاب المصلحة ورسائل توعوية للمنظمات العاملة في مجال الإعاقة. وقد تم بث هذه الفيديوهات عبر الفايسبوك (23559)، وتويتر (334) واليوتيوب (509). كما تم نشرها من طرف قناة ميدي 1.

31. وفي إطار التعريف باختصاصاتها وطريقة عملها وطرق الولوج إليها، قامت الآلية بإعداد مطوية خاصة بها. وبتاريخ 3 دجنبر 2020، ساهمت الآلية بمداخلة حول مهامها ونطاق اختصاصها ضمن الندوة التحسيسية التي نظمتها اللجنة الجهوية الدار البيضاء-سطات، تخليدا لليوم العالمي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

سادسا: المشاركة في أنشطة دولية ووطنية

32. شاركت الآلية في ندوة علمية عن بعد نظمها المجلس حول موضوع: «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نطاق الأهلية القانونية» انطلاقا من المادة 12 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك يوم 17 دجنبر 2020، بمشاركة ممثلين عن أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة-المفوضية السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجلس الأعلى للإعاقة بالأردن. وتوخت هذه اللندوة المساهمة في إثراء النقاش العمومي

الجاري حول الموضوع والبحث عن المداخيل الكفيلة بتحقيق التوازن والتكامل بين ضرورة إقرار الدول الأطراف بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع أشخاص آخرين في جميع مناحي الحياة وضرورة اتخاذها التدابير المناسبة لتوفير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الذي قد يتطلبونه أثناء ممارسة أهليتهم القانونية.

33. وعلى المستوى الدولي، شاركت الآلية بتاريخ 28 فبراير 2020 بمداخلة شفهية في الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث أطلعتها على وفاء المغرب بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة المادة 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي بموجبها أُحدثت لدى المجلس الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

34. وبتاريخ 12 ماي 2020، شاركت الآلية في أشغال الندوة الدولية المنظمة من طرف المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان حول موضوع: «إطار الأمم المتحدة للاستجابات الفورية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة»، والتي ركزت بشكل أساسي على تأثير وباء كوفيد 19 على الأشخاص ذوي الإعاقة والتدابير التي اتخذتها مختلف الحكومات، خاصة الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وتأثيرها على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

35. كما ساهمت الآلية بتاريخ 15 أكتوبر 2020، بمداخلة في أشغال الندوة الدولية المنظمة من طرف المجلس والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان حول موضوع: «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل جائحة كورونا»، حيث تقاسمت تجربتها في مجال رصد مدى وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم الأساسية في ظل هذه الجائحة.

36. وبتاريخ 17 دجنبر 2020، شاركت الآلية في أشغال المائدة المستديرة عن بعد التي نظمتها السفارة الأمريكية بالمغرب حول موضوع: «النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة» والتي تطرقت من خلالها الآلية إلى جهود المجلس في المجال في ظل سياق وطني ودولي يتسم بانتشار جائحة كوفيد 19، كما تطرقت الآلية للمعيقات والتحديات التي يواجهها الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب في ظل هذه الجائحة.

37. وساهمت الآلية بتاريخ 25 دجنبر 2020 بمداخلة في أشغال الندوة عن بعد حول موضوع:»من أجل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج الى الحق في الشغل، الفاعل السياسي والحكومي، القطاع الخاص والفاعل النقابي، اية أدوار ؟»والتي تم تنظيمها من طرف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

بالنسبة لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، فإن الآلية تقدم التوصيات التالية:

- **إدراج لغة الإشارة في جميع برامج القنوات العمومية، وخاصة المحتويات التحسيسية بما فيها تلك المتعلقة بكوفيد 19 التي تنشر عبر القنوات التلفزية وعلى شبكة الأنترنيت؛**
- **ضمان استمرار العلاجات وإعادة تأهيل النطق والترويض الحركي والتأهيل النفسي، سواء للأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستفيدون من خدمات مراكز إعادة التأهيل أو الجمعيات والمستوصفات أو أولئك الذين يستفيدون منها في بيوتهم؛**
- **توفير الدعامات الضرورية وتوزيعها على المختصين حتى يتمكنوا من ضمان الرعاية عن بُعد، عبر الهاتف أو عبر الإنترنت؛**
- **إطلاق دعم سنتي 2018 و2019 الممنوح للجمعيات من قبل صندوق دعم التماسك الاجتماعي حتى يتمكن المختصون من الحصول على دخلهم والاستجابة لاحتياجاتهم خلال هذه الفترة من الأزمة؛**
- **ضمان التعليم الدامج والملائم من خلال أخذ الترتيبات اللازمة بالنسبة للتلاميذ في وضعية إعاقة بعين الاعتبار، وتوفير الوسائل المناسبة لتمكينهم من إجراء الاختبارات بنفس الطريقة التي يتبعها باقي التلاميذ؛**
- **إحداث خلايا للاستماع والدعم النفسي تكون فعالة وسهلة الولوج، والتفكير في خلق آلية للتواصل المباشر مع الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم (تخصيص خط أخضر على سبيل المثال) لتلقي طلباتهم وتقديم الدعم لهم، وإن كان عن بعد؛**
- **تشجيع السلطات العمومية وباقي الفاعلين على المشاركة في النقاش المفتوح الذي أطلقه المجلس لمراجعة مقتضيات الأهلية القانونية.**

2021

1. يعرض هذا التقرير حصيلة أنشطة الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة خلال سنة 2021 ومساهمتها في إثراء النقاش العمومي حول قضايا جوهرية شكلت صلب اهتمام مختلف الفاعلين والشركاء المعنيين بقضايا الإعاقة بالمغرب. كما يعكس هذا التقرير رؤية الآلية لتنزيل استراتيجية المجلس الرامية إلى رصد فعلية الحقوق وتعزيز الجانب الحمائي كرافعة أساسية ومؤشر بنيوي لرصد الإشكالات المرتبطة بالولوج للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة، بما يتلاءم والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

2. ولبلوغ أهدافها، عملت الآلية خلال هذه السنة على إعداد مخطط عمل يرمي إلى تعزيز سبل الانتصاف ورصد الخروقات التي تطال الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال معالجة الشكايات الواردة عليها أو التي بلغت إلى علمها والقيام بزيارات تفقدية لمجموعة من مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة وترسيخ إعمال مبدأ التشاور والمشاركة وإذكاء الوعي بقيم المساواة وعدم التمييز المبني على أساس الإعاقة.

3. كما شكلت المحطات والأحداث التي عرفتها سنة 2021 خاصة الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية والتشريعية في ظل استمرار جائحة كوفيد 19، والإعلان عن البرنامج الحكومي والتقرير الخاص بالنموذج التنموي الجديد مناسبة للرصد والملاحظة النوعية للاستحقاقات الانتخابية وتتبع مدى استجابة السياسات العمومية لبعد الإعاقة.

4. ووعيا منها بضرورة انفتاحها على المحيط الخارجي، تفاعلت الآلية مع كل المراسلات وطلبات التأطير والمشاركة التي توصلت بها سواء من طرف المؤسسة التشريعية أو الفاعلين المؤسساتيين أو المنظمات العاملة في مجال الإعاقة وغيرهم من شركاء المجلس إيمانا منها بأهمية العمل المشترك والبناء الجماعي لآليات عمل تساهم بالنهوض بحقوق هذه الفئة.

5. كما حرصت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على التفاعل مع اللجنة الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاورات التي أطلقتها وساهمت بتعليقات كتابية ومداخلات شفوية، واستعانت بخبرتها في تقديم التجارب المقارنة والممارسات الفضلى.

أولا : حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

أ. معالجة الشكايات

6. خلال سنة 2021، توصلت الآلية بما مجموعه 41 شكاية وطلب، منها 24 طلب مساعدة مالية وعينية تمت معالجة 22 منها وتوجيه المعنيين بها إلى المندوبيات الإقليمية لمؤسسة التعاون الوطني للاختصاص وحفظ شكايتين لسبقية البت، في حين عالجت الآلية 17 شكاية أخرى، منها 3 ملتمسات استعطافية من أجل الحصول على مأذونية النقل ورخص السياقة تمت إحالتها على عمالات الأقاليم للاختصاص وإخبار واضعيها بمآلها، و6 طلبات للتدخل من أجل تسوية نزاع معروض على القضاء، تم توجيه المعنيين بها لاستكمال المساطر المعمول بها قانونا نظرا لعرضها على القضاء وشكايتين تتعلقان بطلب فض نزاع مع الإدارة تمت إحالتهما على مؤسسة وسيط المملكة للاختصاص.

7. كما عالجت الآلية شكاية تتعلق بمنع طفل من الولوج إلى المدرسة العمومية بسبب عدم وجود مرافق، حيث تدخل المجلس بشكل فوري لدى أكاديمية التربية والتكوين بالدار البيضاء حفاظا على المصلحة الفضلى للطفل؛ وشكاية من طرف أسرة طفل في وضعية إعاقة حركية تتعلق بتمكينه من الترتيبات التيسيرية للولوج إلى الفصل المتواجد بالطابق الأول عالجتها الآلية بشكل مستعجل بتنسيق مع اللجنة الجهوية سوس ماسة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، حيث تم تنقيل الفصل الدراسي إلى الطابق الأرضي.

8. وفي سياق تفاعلها المستمر مع المنظمات العاملة في مجال الإعاقة، تلقت الآلية ملتمس تدخل عاجل من تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب لرفع التمييز عن 3 تلاميذ في وضعية إعاقة ذهنية تم حرمانهم بقرار من اللجن الجهوية للامتحانات من رخصة اصطحاب المرافق خلال الاختبارات الإشهادية لنيل شهادة الباكالوريا تدخل المجلس فور توصله بها لدى الوزارة المعنية لتمكين المعنيين من اجتياز امتحاناتهم.

9. كما توصلت الآلية بشكاية فردية وشكاية جماعية من نساء في وضعية إعاقة حاملات لشهادات وديبلومات يشتكين من التدابير المعمول بها في اجتياز المباراة الموحدة، خاصة المنصة الشفوية التي لا تتوفر على التدابير التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة الحسية والبصرية والذهنية والتي تتسبب في رسوب هذه الفئة في المباراة الموحدة. وبهذا الخصوص، راسل المجلس وزارة التضامن والأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية ولم يتلق أي رد بشأنها. كما تلقت الآلية شكاية من الفيدرالية الوطنية للأشخاص الصم تتعلق بطلب التدخل لمنع قرار هدم مقر جمعية بأكادير تتواجد فيها

مدرسة للأطفال الصم. وقد تابعتها الآلية بتنسيق مع اللجنة الجهوية سوس - ماسة التي قامت بدور الوساطة والصلح بين الأطراف.

10. سجلت الآلية من خلال تحليل الشكايات المتعلقة بطلبات المساعدة ضعف تدخل الدولة لتوفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة وصعوبة ولوجهم للخدمات المتعلقة بالحقوق الأساسية كالحق في الصحة والسكن اللائق والشغل، مما يزيد من تعميق هشاشتهم، فضلا عن كل ما يتعلق بالصور النمطية السائدة داخل المجتمع.

11. كما تسجل الآلية استمرار الصعوبات المتعلقة بإعمال الحق في التربية والتعليم في السياسة التعليمية الحالية بالرغم من تنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة. وتظهر هذه الصعوبات بشكل جلي لدى فئة الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية والبصرية والحسية.

ب. القيام بزيارات

12. قامت الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في الفترة الممتدة بين 26 و27 ماي و22و24 نونبر 2021 بأربع زيارات تفقدية لمراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة بكل من مدن فاس (مركز فضاء الأمل للأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية) ووجدة (مركز النصر للطفل المعاق) والدار البيضاء (المركز المتعدد الاختصاصات للترويض النفسي والحركي والترويض الطبي للأطفال المعاقين ذهنيا وحركيا) والعيون (مركز امباركة الزروالي للتربية والإدماج الاجتماعي). وقد اعتمدت الآلية في اختيار المراكز المستهدفة بالزيارات مبدأ نوع ودرجة الإعاقة والتوزيع الجغرافي وطبيعة الخدمات المقدمة.

13. وهدفت هذه الزيارات إلى تشخيص وضعية التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الاستقبال، التي تقدم خدمات تربوية وتأهيلية تشرف على تسييرها الجمعيات في إطار شراكة مع مؤسسة التعاون الوطني والتي يبلغ عددها 352 جمعية على المستوى الوطني. كما توخت هذه الزيارات التي سيتم استكمال برنامجها سنة 2022 إلى الخروج بخلاصات واستنتاجات من شأنها أن تساعد الآلية على صياغة تقريرها الموضوعاتي حول وضعية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بهذه المراكز.

14. وعلى إثر هذه الزيارات التفقدية الميدانية للمراكز الأربعة المستهدفة خلال هذه السنة، تم الحصول على مجموعة من المعطيات والمعلومات البالغة الأهمية حول هذه المراكز وظروف اشتغالها وآليات عملها والخدمات التي تقدمها، حيث ساهمت هذه المعطيات والمعلومات في تسهيل مهمة الآلية وتحقيق الهدف الأساسي من هذه الزيارات. وهكذا، توصلت الآلية إلى خلاصات يمكن إجمالها في عدد من المستويات.

15. فعلى مستوى العلاقة بالقطاع الوصي، (وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة - مؤسسة التعاون الوطني)، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والصحة والحماية الاجتماعية؛ سجلت الآلية انطلاقا من المقابلات التي أجرتها مع المسؤولين بالمراكز المشمولة بالتقرير ضعف تواصل القطاع الوصي مع الجمعيات ووجود إكراهات تتعلق أساسا بتأخر الدعم السنوي المرصود لها لتسيير هذه المراكز؛ وثقل المساطر الواردة في دفتر التحملات الخاص بالجمعيات الذي يدخل في إطار أجرأة خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي الخاص بدعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، مما يؤثر سلبا على تأمين جودة الخدمات، وكذلك تعويض الفريق التربوي المشرف على عملية التدريس. كما سجلت الآلية غياب التتبع والتقييم للمسار التعليمي لهذه الفئة من المستفيدين سواء من طرف القطاع الوصي أو من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بسبب غياب تسجيلهم بمنظومة «مسار» مما يجعلهم خارج المنظومة التعليمية الرسمية، وهو ما يشكل خرقا لحقهم في التربية والتعليم. كما سجلت الآلية أن المناهج التعليمية المعتمدة داخل المراكز المشمولة بالتقرير، بالرغم من حرص المشرفين التربويين على جعلها ميسرة، لا تستجيب لمعايير الجودة والتعليم الدامج. كما أن الوضعية القانونية غير القارة للموظفين بهذه المراكز وعدم التصريح بهم لدى منظمات الاحتياط الاجتماعي تؤثر سلبا على جودة الخدمات.

16. وعلى مستوى بنيات الاستقبال، سجلت الآلية أن بعض الفضاءات لا تستجيب للمعايير الدنيا للولوجيات ولا للمساحات الخضراء الخاصة بالفسح والترفيه، فضلا عن ضعف المعدات الطبية المتواجدة بها والطاقم الطبي المشرف على الترويض الحركي.

17. وفي ما يتعلق بعلاقة المراكز بالأسر، عبرت الأسر التي تم الاستماع إليها أن لجوؤها لإيداع أبنائها بالمراكز بالرغم من كلفتها المرتفعة ناتج عن عدم قبول أبناءهم وبناتهم بالمؤسسات التعليمية الرسمية. كما أن أغلب المستفيدين يعانون من بعد بعض المراكز عن مقر سكناهم، مما يضاعف من معاناتهم في التنقل بالمدن الكبرى خاصة وأن وسائل النقل العمومي غير ولوجة، كما وقفت الآلية على الهشاشة الاقتصادية لأغلب الأسر وعدم توفرها على الحماية الاجتماعية.

18. وعلى مستوى الشراكات، سجلت الآلية من خلال المعلومات المتوصل بها ضعف الشراكات ونقص الدعم المقدم لهذه المراكز من قبل المتدخلين على المستوى الترابي.

وإذ تذكر الآلية بتوصياتها الصادرة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2020 خاصة تلك المتعلقة بتسوية وضعية الحماية الاجتماعية للأطر العاملة لدى الجمعيات، فإنها توصي بما يلي :

- **إعادة تحديد أدوار ومجالات تدخل هذه المراكز وطبيعة الخدمات التي تقدمها بما لا يشكل مسا بالحقوق الأساسية للمستفيدين والمستفيدات تماشيا مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة الحق في التربية والتعليم باعتباره حقا تمكينيا؛**
- **تعزيز التعاون والتواصل بين القطاع الوصي والجمعيات المسيرة للمراكز بما يضمن تمتع المستفيدين من خدماتها؛**
- **اعتماد منظومة دامجة تراعي حق التأهيل في مسار التنشئة الاجتماعية والتربوية للأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة في مراحل التعليم الأولي لتمكن من ضمان الاستقلالية والدمج في الحياة العامة دون تمييز؛**
- **إرساء نظام مواكبة مستدام يهم تقوية قدرات الأطر العاملة بالمراكز بما فيها الطبية وشبه الطبية والتربوية والإدارية؛**
- **ضمان حقوق المستفيدين والمستفيدات من خدمات هذه المراكز، خاصة الحق في الترفيه والأنشطة الثقافية؛**
- **الأخذ بعين الاعتبار موقع الأسر كشريك في إرساء وإعمال مبدإ المشاركة الفعلية والفعالة في منظومة التكفل؛**
- **توسيع وعاء الحماية الاجتماعية ليشمل الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، وذلك أخذا بعين الاعتبار كلفتها التي تساهم في تعميق الهشاشة الاجتماعية.**

ج. الرصد من خلال الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي

19. رصدت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي ملف تكتل الجمعيات التي تدعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة المندرج في إطار الصندوق الوطني لدعم التماسك الاجتماعي، والتي تتعلق بتأخر الدعم السنوي المرصود لخدمة دعم التمدرس، مما تسبب في حرمان 5 آلاف إطار يشرف على تأطير وتكوين ما يقرب عن 20 ألف طفل

في وضعية إعاقة من رواتبهم، وما شكله ذلك من انعكاسات مباشرة على جودة العملية التعليمية للمستفيدين من هذه الخدمات.

20. وإذ يساور الآلية القلق بخصوص استمرار تفويض تدبير ملف تعليم الأطفال في وضعية إعاقة للجمعيات رغم إطلاق البرنامج الوطني للتربية الدامجة واستمرار التمييز المبني على الإعاقة، والعزل، فإنها ترى أن إعمال مبدأ العناية الواجبة واستعادة دور الدولة في التكفل بالحق في التربية والتكوين لهذه الفئة مسألة أساسية لتكريس هذا الحق، بما يضمن الاحترام التام لمبادئ وأحكام الاتفاقية الدولية ذات الصلة.

21. تابعت الآلية باهتمام شديد النقاش والتداول الوطني حول مشروع المرسوم المتعلق بشروط ومسطرة الحصول على بطاقة الإعاقة، وما عرفه من ترافع لمختلف الأطراف المعنية. وقد تلقى المجلس في هذا الشأن ملتمسا من التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بتاريخ 5 ماي 2021 لإبداء الرأي. وبالنظر لأهمية الموضوع وما يشكله من انعكاس مباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، فإن الآلية الوطنية تسجل عدم وجود التقائية بين مشروع السجل الاجتماعي الموحد ومشروع نظام تقييم الإعاقة، حيث إن قانون السجل الاجتماعي الموحد لم يدمج مكون الإعاقة في معادلة احتساب المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويعزى ذلك لغياب نظام معلوماتي خاص بالإعاقة. كما تثير الانتباه إلى أن تنصيص مشروع المرسوم على إعطاء رقم السجل الاجتماعي الموحد في بطاقة الإعاقة يتنافى مع المبدإ الاختياري المنصوص عليه في قانون السجل الاجتماعي الموحد، فضلا عن غياب الإشارة إلى برمجة الميزانية الضرورية وتعبئة الموارد البشرية اللازمة لإرساء نظام تقييم الإعاقة.

22. وإعمالا لمبدإ المشاركة الفعلية والفعالة كمبدإ مهيكل في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، تثير الآلية الانتباه إلى أن عدم اختبار أدوات التقييم على عينة تمثيلية من الأشخاص ذوي الإعاقة لتقويمها وتكييفها يعتبر مسا بأحد المبادئ الأساسية في الاتفاقية الدولية المتعلق بالمشاركة والاستقلالية في الخيارات.

ثانيا النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

23. 23. نظمت الآلية الوطنية ومنظمة الصحة العالمية، في الفترة الممتدة بين 15 و26 فبراير 2021 بالرباط والدار البيضاء، ورشات للتكوين والتحسيس بحقوق الطفل في وضعية إعاقة، تحت شعار "تغيير وتعزيز المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مفهوم الإعاقة بالمغرب". وتهدف هذه الورشات التحسيسية والتكوينية إلى تعزيز معارف مختلف الفاعلين في مجال حقوق الأطفال في وضعية إعاقة، واقتراح مبادرات لتفعيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة، والتمكن من إجراءات الانتصاف من أجل ضمان حماية أفضل للأطفال في وضعية إعاقة. واستهدفت هذه الورشات حوالي 100 شخص من ممثلي مهنيي الصحة المدرسية والتربية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ، إلى جانب حوالي 450 تلميذة وتلميذا، وفق مقاربة تفاعلية وتشاركية وباعتماد تقنيات وأدوات تتلاءم مع مختلف الفئات المستهدفة.

24. نظمت الآلية الوطنية بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بتاريخ 6 يوليوز 2021 ندوة رقمية حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة: الوضعية الراهنة والتجارب الدولية المقارنة. وشارك في هذه الندوة خبراء في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا يمثلون اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتحالف الدولي للإعاقة، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودول تونس والأردن والمغرب. وقد شكلت هذه الندوة مناسبة لعرض التجارب الدولية الناجحة وتدقيق المعايير والمؤشرات التي تمكن من قياس مدى إعمال الحق في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الإطار، تم عرض تجربة المغرب في مجال الملاحظة النوعية للانتخابات والتي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

25. كما أطلق المجلس عبر آليته الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في 13 غشت 2021، حملة توعية رقمية لتعزيز الحق في المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة. وتمثل الهدف من هذه الحملة في إذكاء الوعي بالحق في المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة والمساهمة في تعزيز سبل ممارستهم على قدم المساواة. وشكلت الحملة، التي استهدفت فاعلين ومعنيين بالعملية الانتخابية، سواء الأحزاب السياسية أو السلطات العمومية أو وسائل الإعلام وكذا عموم المواطنين، فرصة للتذكير بأن للأشخاص في وضعية إعاقة الحق في التصويت والترشح على أساس المساواة وعدم التمييز. وقد تم بث هذه الفيديوهات عبر الفايسبوك وتويتر واليوتيوب، كما تم بثها بإحدى النشرات الإخبارية على القناة الثانية.

26. ونظمت الآلية لقاءات تواصلية، همت الجهات 12 بالمملكة بهدف التعريف بمهامها والتحسيس بأدوارها الحمائية وكذا النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. كما شكلت اللقاءات التي

ساهم في إغنائها 288 مشارك ومشاركة يمثلون المنظمات العاملة في مجال الإعاقة، والأسر، والفاعلين المؤسساتيين والجماعات الترابية والأكاديميين مناسبة لتحقيق التفاعل والتواصل، وكذلك تشخيص فعلية تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم الأساسية.

27. كما مكنت هذه اللقاءات من تحديد مجموعة من التحديات التي ما زالت تعترض تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم. ويتعلق الأمر بالصور النمطية والتمثلات السلبية في المجتمع وضعف أو غياب الالتقائية بين السياسات المجالية والتنسيق بين كافة المتدخلين في مجال الإعاقة. كما يتعلق الأمر بغياب الولوجيات بمفهومها الشامل مما يحد من إمكانية الوصول للحقوق والتمتع بالخدمات؛ والتفاوت في تغطية العرض الصحي بمختلف الجهات وانعكاساته على صحة الأشخاص في وضعية إعاقة وثقل كلفة الإعاقة عليهم وعلى أسرهم خاصة في وضعية هشاشة؛ وصعوبة التنزيل السليم لبرنامج التربية الدامجة على أرض الواقع؛ وصعوبة الولوج الشامل للعدالة وغياب الترتيبات التيسيرية عند مراحل التقاضي، بما في ذلك توفير الترجمة للغة الإشارة للأشخاص الصم مما يؤثر على إحقاق شروط المحاكمة العادلة وفقا للمادة 13 من الاتفاقية الدولية.

28. وتبعا للتوصيات الواردة في هذه اللقاءات التواصلية الجهوية التي تهم بالأساس الاستمرار في دعم الأنشطة التي تهدف إلى إذكاء الوعي بقضايا الإعاقة، واعتماد الالتقائية في السياسات العمومية والترابية والبرامج القطاعية بين كافة المتدخلين المؤسساتيين لتحقيق النجاعة وفعلية الحقوق للأشخاص في وضعية إعاقة، فإن الآلية الوطنية ستواصل عملها خلال سنة 2022 من خلال تعميق الشراكات مع مختلف المتدخلين المعنيين لتجاوز هذه الصعوبات وتنزيل هذه التوصيات.

ثالثا : التفاعل مع الشركاء المدنيين والمؤسساتيين والمنظمات الدولية

29. بدعوة من الشبكة الوطنية للتأهيل المجتمعي، ساهم المجلس بتاريخ 13 فبراير 2021 في أشغال الورشة الموضوعاتية حول «الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة والنموذج التنموي الجديد» بعرض حول «الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وفعلية حقوق الإنسان». وقد سلط المجلس الضوء على أهمية الورش الوطني حول الحماية الاجتماعية، مبرزا في نفس

الوقت مجموعة من الإشكالات التي يمكن أن تشكل عائقا في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى هذا الحق. والتي تتجلى أساسا في نذرة المعطيات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بالمغرب لتحديد موقعهم ضمن ورش نظام الحماية الاجتماعية وصعوبة ترجمة النصوص القانونية إلى مداخيل حقيقية لضمان الحماية الاجتماعية لهذه الفئة.

30. كما شاركت الآلية في أشغال الندوة الوطنية للتفكير والتقاسم حول موضوع: «الشباب والتأهيل المجتمعي المنظمة من طرف المنظمة الإيطالية OVCI la nostra famiglia بتاريخ 23 مارس 2021 والتي تم من خلالها عرض دليل تجربة التأهيل المجتمعي للشباب في وضعية إعاقة وكذلك توصيات المذكرة المنجزة من طرف مجموعة التفكير حول «الإعاقة والنوع والإقصاء».

31. وبدعوة من المركز الوطني محمد السادس للمعاقين، ساهمت الآلية الوطنية في أشغال الدورة 12 للمنتدى الوطني للإعاقة التي تم تنظيمها في الفترة الممتدة ما بين 29 مارس و2 أبريل 2021 تحت شعار «اضطرابات طيف التوحد –الوضعية الراهنة، المنهجيات الحديثة والمعايير الدولية للتكفل، حيث قدمت الآلية مداخلة حول أدوارها ومجالات اختصاصاتها وتصورها في بناء منظومة التكفل بهذه الفئة.

32. بدعوة من جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، شاركت الآلية بتاريخ 31 مارس 2021 في أشغال الورشة الوطنية لتقديم نتائج الدراسة المنجزة من طرف أرضية التنسيق الوطنية حول تقييم مستوى إدماج بعد الإعاقة في السياسة العمومية المتعلقة بتدبير جائحة كوفيد 19. وقد تميزت أشغال هذه الورشة بتقاسم نتائج الدراسة المذكورة والتوصيات الصادرة عنها والاشتغال على مواضيع الحماية الاجتماعية والاستهداف وتقييم الإعاقة والتربية الدامجة.

33. وشاركت الآلية يوم 1 أبريل 2021 بمجلس المستشارين في أشغال اللقاء الدراسي المنظم من طرف الاتحاد المغربي للشغل والمنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومركز التضامن حول موضوع «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم العمل»، وذلك بحضور ممثلين عن قطاعات حكومية ومؤسسات دستورية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمنظمات الدولية والإقليمية وممثلين عن المجتمع المدني، بالإضافة إلى نشطاء من الأجراء والموظفين من ذوي الإعاقة. وتوخى هذا اللقاء تعزيز دور النقابات لتكون أكثر شمولاً وتمثيلا للعمال ذوي الإعاقة، وتحسيس الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والعاملات والعمال من ذوي الإعاقة لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم في عالم العمل، فضلا عن تحسيس الجهات المشغلة والقطاعات الحكومية وغير الحكومية بضرورة العمل استنادا إلى الإطار المعياري الدولي والوطني ذو الصلة.

34. وتدخلت الآلية باسم المجلس يوم 28 يوليوز 2021 بصفته عضوا بلجنة الإشراف في إطار مشروع: «تغيير النظرة وتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في تصور الإعاقة في المغرب» الذي تشرف على تنفيذه وكلات الأمم المتحدة بالمغرب في أشغال الندوة الختامية التحصيلية للمشروع، والتي تميزت بعرض مساهماته في تنفيذ المشروع خاصة تلك المتعلقة بالتحسيس والتكوين. كما قدم المجلس توصياته لآفاق العمل المشترك من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والمساهمة في رفع التميز والإقصاء عنهم.

35. وبمناسبة إحياء اليوم الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نظمت الآلية الوطنية بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يوم 14 دجنبر2021 مائدة مستديرة حول موضوع :» فعلية الحق في التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة: التقدم المحرز والتحديات»، مساهمة منها في طرح الإشكالات التي تحول دون تفعيل هذا الحق ودون تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقهم في التربية والتعليم والتكوين. وهدف هذا اللقاء الذي تميز بمشاركة فاعلين معنيين يمثلون عدة قطاعات وزارية، من بينها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واتحادات جمعوية مختصة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، إلى تثمين المكتسبات التي تم تسجيلها وكذلك الوقوف على المعيقات التي تحول دون الوصول إلى هذا الحق وسبل التجاوز والمسارات الكفيلة بالنهوض بحقهم في ولوج مدرسة منصفة وعادلة وذات جودة.

رابعا : التفاعل مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

36. ساهم المجلس من خلال آليته الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يوم 30 يونيو 2021 في مشاورات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول «الحق في العيش المستقل في المجتمع وفقا لأحكام المادة 19 من الاتفاقية الدولية». وقد ركزت مداخلة الآلية على الأسباب والعوامل المؤدية إلى إنشاء مراكز الرعاية المؤسسية التي ترجع إلى غياب تشريعات تمنع عزل وفصل الأشخاص ذوي الإعاقة عن محيطهم الطبيعي واعتماد سياسات عمومية مكرسة لعدم أهليتهم ومتجاهلة لحقوقهم بالإضافة إلى الأفكار السلبية الموروثة حول الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة والتي تكرس الاعتقاد بعدم قدرتهم على العيش باستقلالية والاندماج في المجتمع.

37. وفيما يخص تدابير الانتقال من سياسة عزل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى دمجهم في المجتمع والتخلي على الرعاية المؤسسية، أكدت الآلية أن هذا الانتقال، في غياب بدائل آنية للدولة، يجب أن يتم بالتدرج حفاظا على المصلحة الفضلى لذوي الحقوق وذلك وفق التدابير والآليات التالية:

وضع مبادئ توجيهية للانتقال التدريجي من العزل إلى الدمج محدد زمنيا ومحكوم بمؤشرات قياس وبتدابير تحدد الأدوار المؤقتة لمراكز الرعاية المؤسسية وتأخذ بعين الاعتبار نوع ودرجة الإعاقة وتراعي مراحل التمكين للوصول إلى تحقيق الاستقلالية؛

- إذكاء الوعي بمخاطر عزل الأشخاص ذوي الإعاقة والتنبيه لآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع؛
- مراجعة التشريعات الوطنية وفقا للاتفاقية الدولية لضمان الاعتراف بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية باعتبارها المدخل الأساسي للاستقلالية وفعلية الحقوق؛
- تبني سياسات عمومية دامجة مصحوبة بتدابير عملية تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الأساسية على أساس المساواة وعدم التمييز وذلك وفق منظومة مؤشرات قياس نجاعة الأداء؛
- تعزيز دور آليات الحماية وسبل الانتصاف وتبسيط مساطر التظلم بما يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة ضحايا انتهاك حقوقهم داخل المراكز من الولوج إلى العدالة وجبر أضرارهم؛
- إعمال مبدأ المشاركة الفعلية والفاعلة مع ذوي المصلحة ومن يمثلهم وتطوير آليات التشاور معهم بشأن إلغاء الرعاية المؤسسية؛
- إعمال مبدإ العناية الواجبة واستعادة دور الدولة في التكفل الشامل بالأشخاص ذوي الإعاقة في احترام تام لمبادئ وأحكام الاتفاقية الدولية باعتبارها دولة طرف في هذه الأخيرة.

2022

1. يعرض هذا التقرير حصيلة أنشطة الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة خلال سنة 2022. كما يعكس صلاحياتها ومهامها المتعلقة بالحماية والرصد وتتبع ملائمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ومدى إعمال السياسات العمومية ذات الصلة.

2. وقد ركزت الآلية خلال هذه السنة، انطلاقا من الشكايات الواردة عليها أو التي بلغت إلى علمها أو تم رصدها في الصحافة وفي مواقع التواصل الاجتماعي، ومن خلال تتبعها لإعمال السياسات العمومية، على مجموعة من المواضيع الدالة التي تعتبر مؤشرا قويا على قياس فعلية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية وتحديد إمكانية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لها، ومنها إشكال الأهلية القانونية والحق في التربية والتعليم والحق في الشغل والحق في الانتصاف والولوج إلى القضاء بالإضافة إلى الحق في الولوج الشامل.

3. كما نظمت الآلية مجموعة من الأنشطة الموضوعاتية، وقامت بزيارات تفقدية لمجموعة من مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة استكمالا لمخططها الاستراتيجي 2020-2023.

4. وتفاعلا مع المنظومة الأممية بآلياتها التعاقدية وإجراءاتها الخاصة، انخرطت الآلية بشكل وازن في إذكاء الوعي ونشر الملاحظات الختامية للجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن التقرير الاولي للمغرب والتي صدرت بتاريخ 25 دجنبر 2017 من خلال تنظيم أنشطة توعوية وطنيا وجهويا تساهم في نشر هذه الملاحظات وإذكاء الوعي بشأنها.

5. كما ركزت الآلية في إطار الشراكة الفاعلة على تعزيز التعاون مع مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين، والجامعات والشبكات الجمعوية وتوطيد التشاور معها بشأن هاته القضايا حرصا منها على توسيع دائرة وفضاءات النقاشات العمومية لتشمل كل المتدخلين المعنيين بحقوق هذه الفئة.

6. تفاعلت الآلية مع جميع المراسلات الواردة عليها من مختلف المؤسسات سواء التشريعية او الحكومية أو المنظمات العاملة في مجال الإعاقة. وحرصت على المشاركة في الأنشطة المنظمة من طرفها، وعلى تأطير مجموعة من الأنشطة وكذلك الطلبة والباحثين في المجال.

أولا : حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

1. معالجة الشكايات الواردة على الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

7. خلال سنة 2022، توصلت الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بما مجموعه 47 شكاية وطلب. وقد تم التوصل بهذه الشكايات بعدة وسائل، سواء الوضع المباشر أو عبر البريد العادي أو الالكتروني. وقامت الآلية بمعالجتها من خلال الإحالة أو التوجيه أو مراسلة الجهات المعنية قصد التدخل.

8. تبين بعد دراستها أن 24 طلبا توزعت ما بين طلبات المساعدات المالية والعينية وطلبات الحصول على مأذونية النقل وطلب الاستفادة من بقعة أرضية في إطار إعادة الإيواء، وكذا طلب التدخل للحصول على وثائق إدارية، تم توجيه هذه الطلبات إلى المؤسسات والجهات ذات الاختصاص. وطلبين (2) يتعلقان بالتدخل من أجل الاستفادة من المنحة الجامعية ومنحة التكوين المهني تم توجيه الطلبين إلى الجهات المعنية بالمنحة الجامعية، و3 طلبات تدخل للحصول على شهادة الإعاقة، حيث راسلت الآلية بشأنها مؤسسة التعاون الوطني للاختصاص، وتم التفاعل بشكل إيجابي مع مراسلة المجلس.

9. وتبين أن طلبا واحدا (01) تقدمت به جمعية الإدماج والتأهيل للجميع يخص التظلم ضد قرار اللجنة الطبية الإقليمية القاضي بعدم تسليم شهادة الإعاقة لمجموعة من الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية. وتفاعلا مع طلب الجمعية، ومراعاة للمصلحة الفضلى للأطفال، عقدت الآلية بتاريخ 03 غشت 2022 جلسة استماع للجمعية ولأسر الأطفال موضوع الشكاية قصد استكمال المعطيات، على إثرها راسل المجلس وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل التدخل ولم يتلق أي رد بشأنها.

10. كما تلقى المجلس عبر الآلية طلب (1) دعم من جمعية آباء وأصدقاء أطفال القمر بالعيون متعلق بمستلزمات وأدوية طبية، وفي ظل الوضع المستعجل ومراعاة للمصلحة الفضلى للأطفال في وضعية إعاقة، قدم المجلس دعما ماديا للجمعية.

11. كما تلقت الآلية تظلما يهم الحق في الصحة لطفلة مصابة بمرض الليزيوم الذي يتطلب استعمال أدوية غير مدرجة في لائحة الأدوية المشمولة بالتعويض عنها. راسل المجلس بشأنه الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بتاريخ 8 دجنبر 2022 لمعرفة مآل الملف المقدم إليها من طرف المشتكي، وقد تلقت الآلية جوابا على المراسلة يفيد بأن الموضوع قد عرض على لجنة الشفافية لاتخاذ المتعين وسيتم تبليغ بالقرار فور خروجه.

12. وتوصلت الآلية ب 3 شكايات بخصوص نزاع مع الإدارة تمت إحالتها على مؤسسة وسيط المملكة للاختصاص.

13. وتلقت الآلية شكاية تخص التمييز على أساس الإعاقة وعدم الاعتراف بالأهلية القانونية الناتج عن قرار مؤسسة بريد بنك بإلزام المشتكية إحضار شهود من أجل التصرف في حسابها البنكي، حيث سجلت الآلية غياب التفاعل مع مراسلتها للبريد بنك. وشكاية تتعلق بالحق في حماية المعطيات الشخصية تقدم بها مجموعة من الأطر التربوية والإدارية ضد إدارة المؤسسة التربوية التابعة للمنظمة العلوية للمكفوفين فرع مكناس التي قامت بإرساء كاميرات المراقبة في فضاء العمل دون علمهم، حيث تم توجيههم لتقديم شكايتهم إلى اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للاختصاص.

14. توصلت الآلية أيضا بتظلم بشأن حكم قضائي بدعوى عدم احترام الترتيبات التيسيرية المعقولة أثناء التنفيذ. وقد تدخلت الآلية بتنسيق مع اللجنة الجهوية بجهة سوس - ماسة قصد التحري في الموضوع، وتبين أن تنفيذ الحكم تم في احترام تام للمساطر والقوانين الجاري بها العمل. وتظلم تقدم به المشتكي نيابة عن ابنته في وضعية إعاقة ادعى فيه عدم تضمين الحكم الاستئنافي للتعويض المدني لفائدة ابنته. تم البث فيه بتوجيه المعني بالأمر بتقديم طلب تتميم القرار الاستئنافي بتوضيحه لما قضى به في الدعوى المدنية. و توصلت الآلية بطلب مؤازرة تقدمت به سيدة نيابة عن ابنها في وضعية إعاقة في قضية معروضة على المحكمة بتنسيق مع اللجنة الجهوية بجهة درعة - تافيلالت تم تمكين المعني بالأمر من المساعدة القضائية وتتبع أطوار المحاكمة. كما توصلت بتظلم تقدم به أقارب سيدة في وضعية إعاقة ذهنية في مواجهة حكم قضائي صدر عن المحكمة الابتدائية بميدلت، حيث بعد الاستماع إلى أقارب الضحية والتحري في الموضوع بتنسيق مع اللجنة الجهوية درعة تافيلالت، راسلت رئاسة المجلس النيابة العامة قصد إعادة فتح التحقيق في شكاية اغتصاب امرأة في وضعية إعاقة، يسجل المجلس التفاعل الإيجابي والفوري للنيابة العامة.

15. كما توصلت الآلية بطلب تدخل مرتبط بالحصول على التعويضات العائلية تم الاستماع للمعني بالأمر ومواكبته قصد استكمال الإجراءات المطلوبة.

16. وتوصلت بطلب مؤازرة من أجل الاستعانة بمرافق لاجتياز مباراة توظيف بالمكتب الوطني للسلامة الصحية بالعيون. وفي هدا الصدد، سجلت الآلية التفاعل الإيجابي مع مراسلتها بسماح المكتب الوطني للسلامة الصحية بمرافق وتوفير الترتيبات التيسيرية.

17. طلب قدم من طرف رجل أمن يلتمس التدخل من أجل الانتقال من مدينة إلى مدينة لظروف عائلية تم حفظ الطلب لسبقية البت على مستوى اللجنة الجهوية.

18. طلب تدخل لمواجهة الضرر الذي لحق بالمشتكي والناجم عن أشغال بناء قامت بها المديرية الإقليمية للفلاحة بالقرب من سكناه مما تسبب له في عرقلة في الحركة والتنقل بالكرسي المتحرك باعتباره في وضعية إعاقة حركية، تدخلت الآلية وبتنسيق مع اللجنة الجهوية بجهة درعة - تافيلالت تم التواصل مع المديرية الإقليمية للفلاحة بشأن الموضوع وعند إجراء معاينة ميدانية تبين أن المشتكي قد باشر إجراءات التقاضي في الموضوع.

19. شكاية تقدمت بها جمعية البشرى للاضطرابات وصعوبة التعلم بخصوص رفض مدير مؤسسة التكوين المهني بسلا السماح بمرافق واعتماد الترتيبات التيسيرية للمتمدرسين في وضعية إعاقة. سجلت الآلية غياب التفاعل مع مراسلتها للإدارة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في الموضوع.

20. كما تلقى المجلس ملتمسي تدخل من كل من «تحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة» و«الاتحاد الوطني للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة الذهنية» وشكاية جماعية ل 33 من النساء في وضعية إعاقة للتدخل من أجل توقيف نمط الامتحانات عن بعد التي تعتمد في اجتياز المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة. وفي هذا السياق، راسل المجلس بتاريخ 7 شتنبر 2022 السيد رئيس الحكومة، باعتباره السلطة التي تترأس اللجنة الوطنية الدائمة لتتبع سير المباريات الخاصة بالأشخاص المعاقين بمقتضى المرسوم 2.16.146 بتاريخ 18 يوليوز 2016 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية، ملتمسا منه التدخل لإعادة النظر في قرار تنظيم المباريات الموحدة عن بعد للأشخاص في وضعية إعاقة بتنظيمها جهويا وبنمط حضوري، مع تأمين كل الترتيبات التيسيرية المعقولة لهذه الفئة، خاصة وأن جميع المباريات التي نظمتها القطاعات العمومية، قد تمت بشكل حضوري، كذلك الشأن بالنسبة للدخول المدرسي والجامعي. وتفاعلا مع هذه المراسلة، تلقى المجلس بتاريخ 14 أكتوبر 2022 جوابا من السيد رئيس الحكومة يؤكد على تنظيم المباريات عن بعد في ظل استمرار سريان حالة الطوارئ الصحية الى غاية 31 أكتوبر 2022.

21. وإذ يساور الآلية القلق بشأن استمرار هدا التدبير التنظيمي (عن بعد) الذي يحد من الشروط التكافئية المرتبطة بالإعاقة للراغبين في اجتياز هذه المباريات خاصة ذوي الإعاقة الذهنية والبصرية والحسية، وهو ما يعتبر تمييزا وفقا لأحكام المادتين 2 و27 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها المغرب في أبريل 2009. كما تذكر الآلية بضرورة احترام المادة 9 من الاتفاقية الدولية التي تلزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة، إلى البيئة المادية المحيطة، والمرافق والخدمات المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، وتحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول وإزالتها.

2. رصد الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي

22. رصدت الآلية خلال هذه السنة من خلال قاعدة البيانات الصحفية للمجلس ضعف تناول الصحافة الورقية والإلكترونية لمقالات تسلط الضوء على حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والانتهاكات التي تطالهم حيث لم تتعد 168 مقالا تهم أساسا الحق في النقل والتنقل والحق في التمدرس وبعض الملفات المعروضة على القضاء ذات الصلة باختطاف واغتصاب فتيات ونساء في وضعية إعاقة.

23. وإذ تذكر الآلية بالدور الأساسي لوسائل الإعلام في إذكاء الوعي بحقوق هذه الفئة ومساهمتها الفعالة في تغيير التمثلات الاجتماعية والثقافية ورفع التميز والوصم الذي يطالها، فإنها تدعو إلى إعمال المقاربة الدامجة ضمن دفاتر التحملات لإعطاء المنظورية لقضايا التميز المبني على الإعاقة داخل وسائل الإعلام السمعي البصري والمواقع الإلكترونية.

3. الزيارات التفقدية لمراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة

24. واصلت الآلية خلال سنة 2022 استكمال برنامجها المتعلق بتنظيم زيارات تفقدية لمراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة حيث قامت بزيارة 7 مراكز كما هو مبين في الجدول أسفله:

المؤسسة	الفئة المشمولة بالزيارة	تاريخ الزيارة
مركز صلة وصل من أجل الإعاقة بمراكش	أطفال وشباب في وضعية إعاقة ذهنية خفيفة	25 أكتوبر 2022
مركز السلام لإدماج المعاقين بإنزكان	أطفال وشباب في وضعية إعاقة ذهنية خفيفة	26 أكتوبر 2022
مركز الشروق للصم وضعاف السمع بورزازات	أطفال وشباب من ذوي إعاقة الصمم وضعاف السمع	8 نونبر 2022
مركز تحدي الإعاقة كلميم	متعدد الإعاقات	22 نونبر 2022

مركز الغد المشرق لجمعية أباء وأمهات الأطفال المصابين بالتوحد كلميم	أطفال ذوي إعاقة التوحد	22 نونبر 2022
مركز بيت باهية بني ملال	أطفال متخلى عنهم من ذوي إعاقات متنوعة	6 دجنبر 2022
مركز دار الهناء طنجة	أطفال وشباب وكبار السن من ذوي الإعاقات المتعددة في وضعية صعبة	13 دجنبر 2022

25. تتمثل الخدمات التي تقدمها هذه المراكز بين الاستقبال والإيواء والتغذية والتربية والتكوين المهني والخدمات شبه الطبية والعلاجات الأولية والمواكبة الاجتماعية والنفسية والتنشيط الثقافي والترفيه وخدمات النقل، وذلك حسب الحاجة وما تفرضه أيضا الشروط المحددة في دفتر التحملات مع الجهات الداعمة لها.

26. وقد مكنت هذه الزيارات فريق الآلية، انطلاقا من المقابلات التي تم إجراؤها مع كل من المشرفين والعاملين بهذه المراكز، وكذلك بعض المستفيدين الذين تم استقاء شهاداتهم، من تحديد مجموعة من الإكراهات تتعلق أساسا بوضعية الفضاءات والمستفيدين\ات من خدماتها والوضعية القانونية لهذه المراكز والتسيير الإداري والمالي المتعلق بها ووضعية الشراكات، وكذلك المعدات الطبية وشبه الطبية المتواجدة بها.

27. **على مستوى الوضعية القانونية للمراكز**، سجلت الآلية من خلال الزيارات التي قامت بها أن 3 مراكز من أصل 7 تنتظر الحصول على الرخصة القانونية، وهي مركز صلة وصل من أجل الإعاقة بمراكش، ومركز الغد المشرق لجمعية أباء وأمهات الأطفال المصابين بالتوحد بكلميم، ومركز السلام لإدماج المعاقين بإنزكان.

28. **على مستوى التدبير الإداري والمالي**، سجلت الآلية ضعف مؤهلات غالبية الأطر والمستخدمين لتوصيف المناصب التي يشغلونها، وغياب رؤية واضحة لإعداد استراتيجية للتواصل والبحث عن شركاء جدد وتنويع مصادر التمويل في ظل محدوديته.

29. **على مستوى التشبيك والشراكات**، سجلت الآلية أن كل المراكز المشمولة بالزيارة تعتمد أساسا على المنحة السنوية التي يقدمها القطاع الوصي في إطار خدمات الصندوق الوطني لدعم التماسك

الاجتماعي. وهو ما يحدث ارتباكا في التسيير وصرف رواتب الأطر العاملة بهذه المراكز عند تأخر صرف أشطر الدعم السنوي المرصود لها.

30. **بالنسبة لبنيات الاستقبال**، تسجل الآلية أن بعض البنايات قديمة وبعض أجزائها متهالكة وبعضها الآخر لم يخضع للصيانة كما هو الشأن بالنسبة لمركز صلة وصل من أجل الإعاقة بمراكش، وأخرى لا تستجيب للمعايير الدنيا للولوجيات بمفهومها الشامل ولا للمساحات الخضراء الخاصة بالفسح والترفيه.

31. **بالنسبة للمراكز التي توفر خدمة الإيواء أو التغذية** أو هما معا والتي تصنف ضمن مؤسسات الرعاية الاجتماعية، فقد سجلت الآلية أن المراقد والأسرة والأغطية لا تستجيب للمعايير الدنيا للجودة والنظافة المقبولة لاستعمالها، وكذلك الأمر بالنسبة للتغذية، حيث لوحظ غياب تسطير برنامج يومي أو أسبوعي لوجبات الأكل ومكوناتها وفقا للمساطر المعمول بها.

32. **وبخصوص الخدمات المرتبطة بالتربية والتعليم والتكوين المهني**، سجلت الآلية أن المراكز المشمولة بالزيارات تعتمد أساسا على نظام التربية الخاصة، كما سجلت الصعوبات التي تعترض المستفيدين من خدماتها في الولوج إلى التربية الدامجة. في حين يجد المستفيدات والمستفيدون من برامج التكوين المهني داخل المراكز أنفسهم أمام عدم الاعتراف بتكوينهم وعدم قبولهم في سوق الشغل في غياب مأسسة المواكبة وإشكال الأهلية القانونية.

33. وفي هذا السياق، تعبر الآلية عن قلقها اتجاه هذه الوضعية خاصة لدى فئة الأطفال الصم وذوي الإعاقات الذهنية، وتذكر بتوصياتها الواردة في التقرير السنوي للمجلس لسنتي 2020 و2021، وتدعو إلى إعادة تحديد أدوار ومجالات تدخل هذه المراكز وطبيعة الخدمات التي تقدمها بما لا يشكل مسا بالحق في التربية والتكوين والتعليم تماشيا مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة الحق في التربية والتعليم باعتباره حقا تمكينيا.

34. **فيما يخص التجهيزات** سجلت الآلية نقصا كبيرا في الأجهزة شبه الطبية وفي الأطر الطبية وشبه الطبية مما يجعل هذه المراكز غير قادرة على تأمين أحد أهم الخدمات التي يحتاج إليها المستفيدات والمستفيدون مثل الترويض الطبي على الحركة وعلى النطق. كما أن البرامج الموجهة لفئة الإعاقة الذهنية خاصة إعاقة التوحد لتحقيق الاستقلالية والتواصل مع المحيط، يتطلب إعدادها مؤهلات خاصة وفريق متعدد الاختصاصات.

35. **وعلاقة بالحق في التثقيف والترفيه**، سجلت الآلية ضعف الاهتمام بهذا الجانب ضمن البرامج التربوية للمراكز خاصة التنشيط الثقافي والمسرح وأشكال التعابير الفنية.

4. خلاصات واستنتاجات

36. انطلاقا مما سبق، يساور الآلية قلق كبير بخصوص استمرار هذا الوضع داخل هذه المراكز، وما يعيشه الأشخاص في وضعية إعاقة داخلها خاصة من منهم في وضعية صعبة، لأن هذا الوضع يؤدي إلى تكريس العزل والتمييز على أساس الإعاقة.

37. ووعيا منها بعدم وجود بديل لهذه المراكز على المدى المنظور في السياسات العمومية على المستويين الوطني والمحلي، تدعو الآلية إلى ضرورة التدخل العاجل للدولة عبر مؤسساتها المسؤولة من أجل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من التمتع بحقوقهم الأساسية على أساس المساواة وعدم التمييز، على غرار غيرهم من المواطنين، إعمالا لمبدأ العناية الواجبة والتزاما بأحكام الاتفاقية الدولية باعتبارها طرفا فيها.

توصي الآلية بما يلي:

- **توفير الدعم المادي والتقني للمراكز التي تحتاج إلى إعادة تهيئة فضائها بما يلزم، من ولوجيات وترميم المباني وصيانتها وتوفير التجهيزات الضرورية احتراما لكرامة المستفيدات والمستفيدين؛**
- **الرفع من الدعم المادي السنوي المقدم لهذه المراكز بما يتناسب مع طبيعة وحجم الخدمات التي تقدمها و إيجاد صيغة عملية وفعالة لتجنب تعقيد المساطر وتفادي تأخر الدعم؛**
- **إرساء نظام للمواكبة من طرف القطاع الوصي يمكن من تتبع وتقييم منتظم للبرامج وتقوية قدرات العاملين عبر التكوين والتكوين المستمر.**

ثانيا : الولوج للحقوق الأساسية: الموضوعات الدالة

1. تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بحماية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

38. في إطار مواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للعمل التشريعي للبرلمان ولاسيما تتبع مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، ونظرا لما تكتسيه حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من أهمية في المنظومة التشريعية باعتبارها المدخل الأساسي للحماية القانونية وتمكين هذه الفئة من الوصول لحقوقها الأساسية.

39. وتفاعلا مع تقديم مجموعة من الفرق البرلمانية لمقترحات قوانين ذات الصلة، نظم المجلس عبر آليته الوطنية يوم الأربعاء 30 نونبر 2022 ورشة تداولية حول مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، ومقترح تعديل يتعلق بالولوجيات تقدم به فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وتهدف الآلية من خلال هذه الورشة التي تندرج ضمن تفعيل الملاحظات الختامية للجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ذات الصلة، إلى المساهمة في إثراء النقاش القانوني والحقوقي حول المساواة وعدم التمييز، وتعزيز الحماية القانونية والضمانات الكفيلة بفعلية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. وأيضا من أجل تعزيز التشاور والتشارك مع المؤسسة التشريعية بمجلسيها، ومع الفاعلين المعنيين بحقوق هذه الفئة وذوي المصلحة من شبكات وطنية وجمعيات عاملة في المجال. ومن بين الإشكالات المطروحة خلال الورشة محدودية القانون وربط تنفيذ أغلب بنوده بالإمكانات المتاحة وتأخر تنزيل معظم النصوص التنظيمية المرتبطة به والتي تؤثر بشكل مباشر على إمكانية وصول هذه الفئة لحقوقها الأساسية.

40. وفي هذا السياق، تذكر الآلية الوطنية بتوصياتها الواردة في تقاريرها لسنة 2020 و2021 والتي دعت من خلالها إلى الإسراع بتنزيل القوانين التنظيمية للقانون الإطار باعتبارها المدخل الأساسي لفعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة. كما تؤكد الآلية على أن اعتماد تعريف التمييز على أساس الإعاقة كما هو منصوص عليه في المادة 2 من الاتفاقية، كشرط ضروري لفعلية الضمانات الدستورية في مجال مكافحة التمييز خاصة في حالة المنازعات القضائية المتعلقة بالتمييز، مما سيمكن الأشخاص في وضعية إعاقة، بصفتهم أصحاب حقوق، من التقاضي في حالة رفض الترتيبات التيسيرية المعقولة.

أ. نطاق الاهلية القانونية للأشخاص في وضعية إعاقة

41. تفعيلا لتوصيات الندوة الدولية التي نظمها المجلس سنة 2020 بتعاون مع الآليات الدولية والإفريقية حول الأهلية القانونية، واصلت الآلية خلال سنة 2022 توسيع فضاءات النقاش العمومي المتعلق بملائمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقية الدولية، كما شددت من خلال هذه النقاشات على ضرورة تفعيل الملاحظات الختامية للجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الموجهة للمغرب بعد افتحاص تقريره الأولي سنة 2017. ومن بين هذه الموضوعات: إشكال نطاق الأهلية القانونية للأشخاص في وضعية إعاقة. حيث يعتبر هذا الموضوع، مثيرا للنقاش بين منظور يقوم على مبدأ الاعتراف بالأهلية القانونية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة بشقيها أهلية الوجوب وأهلية الأداء على أساس من المساواة مع الآخرين، ومنظور يقوم على مبدأ تقييد أهلية الأداء خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والذهنية.

42. وتثبيتا لهذا الحق، نصت المادة 12 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تأكيد الدول الأطراف حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتراف بهم في كل مكان كأشخاص أمام القانون، وإقرارهم بتمتع هذه الفئة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع آخرين في جميع مناحي الحياة. وتفسيرا لهذه المادة، تضمن التعليق العام رقم 1 لسنة 2014 للجنة الأممية[1] المضمون المعياري للاعتراف بالأهلية القانونية للأشخاص في وضعية إعاقة والتمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين في جميع مناحي الحياة، وإقرار حقهم في الحصول على الدعم لممارسة اهليتهم القانونية وفق إرادتهم الحرة والمستنيرة.

43. كما عبرت اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الأولي للمغرب في 25 دجنبر 2017 عن قلقها حول إسقاط الأهلية القانونية، بداعي الضعف، عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الأشخاص الذين يعانون من ضعف حسي، أو إعاقة نفسية -اجتماعية و/أو عقلية، والوصاية التي تمارس بحكم الواقع داخل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

44. وفي هذا السياق، نظم المجلس من خلال آليته الوطنية بشراكة مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بتاريخ 19 دجنبر 2022 ندوة وطنية حول موضوع: « الأشخاص في وضعية إعاقة ونطاق الأهلية القانونية». وتهدف هذه الندوة إلى فتح وإثراء النقاش العمومي مع المتدخلين الرئيسيين في الموضوع والبحث عن المداخل الفعالة والمعقولة الكفيلة بتحقيق التوازن والتكامل

1. التعليق رقم 1 متاح على الموقع التالي:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G14/031/18/PDF/G1403118.pdf?OpenElement

بين ضرورة إقرار الدول الأطراف بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع آخرين في جميع مناحي الحياة، والمساهمة في تطوير التشريع الوطني المرتبط بالموضوع وتجويد مضامينه وتنقيحها من المصطلحات والمفاهيم التي تكرس التمييز على أساس الإعاقة. وساهم في إغناء هذه الندوة 50 خبيرا وخبيرة وطنية يمثلون القطاعات العمومية والمؤسسات الوطنية والمؤسسات البنكية والقطاع الخاص والمنظمات العاملة في مجال الإعاقة.

45. وقد انبثقت عن هذه الندوة مجموعة من المخرجات والتوصيات همت الجانب التشريعي ومراجعة المفاهيم التي تكرس التمييز وتعزيز تدابير المواكبة وذلك عبر:

- مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية وملائمتها مع الاتفاقيات الدولية خاصة مدونة الأسرة والقانون التجاري والقانون الجنائي وقانون الالتزامات والعقود وتنقيتها من المصطلحات والمفاهيم التي تكرس التمييز على أساس الإعاقة؛

- تعويض مفهوم «الأهلية العقلية» والذي يحيل إلى قدرات الشخص على اتخاذ القرارات، وهي قدرات تختلف من شخص إلى آخر ويمكن أن تختلف عند الشخص نفسه بفعل الكثير من العوامل، بينها العوامل البيئية والاجتماعية بمفهوم «الأهلية القانونية» وهي قدرة الشخص على أن تكون له حقوق وواجبات: الوضع القانوني، والقدرة على ممارسة هذه الحقوق والواجبات والنيابة القانونية؛

- تحديد اختصاصات ومهام الوصي وفقا لأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتركيز في تحديد هذه الاختصاصات على طبيعة الترتيبات الواجب اتخاذها لا على المقاربة الطبية التي تأخذ بدرجة الإعاقة؛

- تيسير اللجوء للقضاء في القضايا المتعلقة بالأهلية من خلال الترافع من أجل أن تكون الدعوى معفاة من الرسوم القضائية، واعتماد المسطرة الشفوية بدل الكتابية بالنسبة لذوي الإعاقات الفكرية. وتسريع مسطرة المساعدة القضائية في التحرير.

- تعزيز تدابير المواكبة من خلال تقوية قدرات العاملين على إنفاذ القانون والعاملين في المجال الاجتماعي والمؤسسات البديلة والمؤسسات المالية وشركات التأمين؛

- تعميق فضاءات النقاش العمومي وتوسيعها لتشمل كل الفاعلين المعنيين وتنظيم ورشات موضوعاتية على الصعيد الجهوي والمحلي؛

- تنظيم جلسات استماع للفاعلين والمتدخلين الرئيسيين في المجال؛

• تنظيم جلسات عمل مع هيئات العلماء والقطاع الوصي على الشؤون الدينية؛

• الانفتاح عل الجامعات وتشجيع الأبحاث العلمية ذات الصلة.

ب. إعمال الحق في التربية والتكوين

46. تتابع الآلية باهتمام دينامية الإصلاح التعليمي بالمغرب، فبالرغم من إقرار دمج البعد الحقوقي للإعاقة في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين وصدور القانون الإطار 51.17 للتربية والتكوين والبحث العلمي وتنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة بشكل تدريجي، تسجل الآلية أن مسار استكمال تنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة ضمن خارطة الطريق 2022-2026 «من أجل مدرسة عمومية ذات جودة» التي قدمتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خلال سنة 2022 غير واضح خاصة فيما يتعلق بتوسيع وتنويع العرض التربوي والتكييف البيداغوجي وآليات الدعم الدامجة.

47. كما تثير الآلية الانتباه إلى الصعوبات والعراقيل التي من شانها أن تحد من إمكانية وصول الأشخاص في وضعية إعاقة لحقهم في التعليم والتكوين والتي تتعلق أساسا بما يلي :

• عدم ملاءمة القرار الوزاري رقم 47.19 بشأن التربية الدامجة للمادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث ربط هذا القرار في مادته 11، ولوج الأطفال في وضعية إعاقة المدرسة بدرجة الإعاقة مما يسبب في استبعاد عدد من الأطفال في وضعية إعاقة من ولوج النظام التعليمي العام؛

• ضعف تعميم العرض التربوي الدامج لكل الإعاقات ليشمل الأشخاص المكفوفين والأشخاص ذوي إعاقة الصمم؛

• غياب الولوجيات بمفهومها الشامل في المؤسسات التعليمية وهو ما يشكل صعوبات في تيسير الولوج واستكمال المسار التعليمي لهذه الفئة؛

• ارتباك النموذج التربوي والبيداغوجي وعدم ملاءمته للقواعد المعيارية الدولية للتعليم الجامع؛

• ضعف الموارد البشرية المتخصصة للارتقاء بجودة التربية الدامجة.

توصي الآلية بما يلي :

- **ملاءمة القوانين والنصوص والقرارات المتعلقة بالحق في التعليم الدامج باعتباره حقا تمكينيا مع مقتضيات المادة 24 من الاتفاقية الدولية؛**
- **توسيع قاعدة التربية الدامجة لتشمل كل الأطفال في وضعية إعاقة خاصة بالسلكين الإعدادي والثانوي، ومحاربة الهدر المدرسي في أوساط الأطفال في وضعية إعاقة خاصة في الوسط القروي، والتي تقتضي اعتماد هندسة جديدة ومتطورة على مستوى المناهج والبرامج والانفتاح على التجارب الدولية المقارنة بما ينسجم والقواعد المعيارية للتعليم الجامع التي نصت عليها المادة 24 من الاتفاقية الدولية.**
- **كما تذكر الآلية بضرورة تفعيل التوجهات والخلاصات الواردة في «الدراسة المواضيعية عن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم»2 الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تقدم التوجهات الرئيسية للتعليم الجامع، وتلزم الدول الأطراف بضرورة إنشاء نظام تعليمي جامع تحت إشراف وزارة التعليم يحضر الاستبعاد من المدارس العادية على أساس الإعاقة ويراعي توفير التدابير التيسيرية المعقولة ويضع إطارا للتنفيذ ذي أهداف قابلة للقياس.**

ج. الحق في الصحة والحصول على الخدمات الطبية

48. تعتبر الآلية أن التأخر الحاصل في إصدار النصوص التنظيمية للمواد 6 و9 و20 و23 من القانون الإطار 97-13 المتعلقة بنظام الدعم والحماية الاجتماعية والحماية العامة للصحة وحقوق الأولوية وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة و/أو في وضعية فقر، تحول دون ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للحق في الصحة.

49. وتذكر الآلية بهذا الخصوص بضرورة التنصيص على ضمانتين أساسيتين: تتمثل الأولى في ضرورة الاشتراط الصريح للموافقة الحرة والمستنيرة للأشخاص في وضعية إعاقة الذين يتلقون علاجات أو خدمات صحية والتي تجد سندها المعياري في النقطة (د) من المادة 25 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وتهم الثانية إلزامية إخبار الأشخاص المعنيين بنتائج برامج التشخيص المبكر والتي تندرج في إطار إعمال الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة.

2. A/HRC/25/29/Corr.1

د. الحق في العمل والعمالة

50. إن الحق في التشغيل يبرز كأحد أهم الحقوق التي توليها التشريعات اهتماما واضحا إذ انه يساعد على سرعة اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه.

51. وبالعودة الى الاتفاقية الدولية، نجدها تؤكد على حق الأشخاص في وضعية إعاقة في الشغل، على قدم المساواة مع الآخرين؛ ويشمل هذا الحق توفير الترتيبات اللازمة للوصول لعمل لائق وفق إرادتهم الحرة والمستنيرة، وحظر التمييز على أساس الإعاقة في جميع المسائل المتعلقة بكافة أشكال العمالة، ومنها شروط التوظيف والتعيين والعمل، واستمرار العمل، والتقدم الوظيفي، وظروف العمل الآمنة والصحية والحماية من التحرش وتوفير سبل الانتصاف الفعالة، وتعزيز فرص ومباشرة الأعمال الحرة، وتمكينهم من ممارسة حريتهم النقابية على قدم المساواة ودون تمييز.

52. وتثير الآلية الانتباه إلى أنه وبالرغم من التنصيص الصريح للمنظومة التشريعية على حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التشغيل والتوظيف3 وإخراج المرسوم الخاص بحصيص 7% ومرسوم المباراة الموحدة، ما زال الأشخاص في وضعية إعاقة يعانون صعوبات في الولوج لسوق الشغل في غياب تدابير تحفيزية موجهة للقطاع الخاص ضمن إطار تعاقدي ميسر يعطي الحق لهذه الفئة في بيئة عمل منفتحة امامهم، وشاملة لهم، ويسهل انخراطهم فيها.

53. كما تؤكد الآلية على حضر أي تمييز على أساس الإعاقة فيما يخص جميع المسائل المتعلقة بأشكال العمل ولا سيما منها شروط التوظيف والتعيين واستمرار العمل والتقدم الوظيفي وذلك انسجاما مع أحكام المادة 27 من الاتفاقية الدولية والتعليق العام رقم 8 لسنة 2022 المتعلق بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والعمالة.

توصي الآلية بضرورة وضع معايير وطنية خاصة بالمقاولات ومؤسسات التشغيل لتوفير بيئة مناسبة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة.

3. ضمن القانون 92-07 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين في مادته 17 حق هؤلاء الأشخاص في التشغيل والتوظيف، وذلك بنصه على أنه لا يمكن أن تكون الإعاقة سببا في حرمان مواطن من الحصول على شغل في القطاع العام أو الخاص. وتنفيذا للقانون 92-07 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين، وللمرسوم رقم 218-97-2 الصادر بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1997 تم إصدار قرار للسيد الوزير الأول تحت رقم 00-130-3 بتاريخ 10 تموز/يوليه 2000 يحدد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص في وضعية إعاقة ب الأولوية وكذا النسبة المئوية لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيئات التابعة لها حددت هذه النسبة في 7 %

ثالثا: إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

54. ساهمت الآلية إلى جانب المجلس في تنظيم المنتدى الوطني للإعاقة في نسخته 13 بشراكة مع المركز الوطني محمد السادس للأشخاص المعاقين يوم 29 مارس 2022 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وهي محطة دأب المركز على تنظيمها على امتداد 13 سنة مضت حول موضوعات تهم النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وفرصة لتعميق النقاش والتداول بين مختلف المتدخلين المعنيين من قطاعات حكومية وقطاع خاص وفاعلين ترابيين وتعاون دولي ومجتمع مدني عامل في المجال حول الإشكالات المرتبطة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

55. نظمت الآلية بتاريخ 8 يونيو 2022 برواق المجلس بفضاء المعرض الدولي للنشر والكتاب مجموعة من الورشات الموضوعاتية حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يتعلق الأمر ب:

- تنظيم ورشة موضوعاتية حول المدن الدامجة والحق في الثقافة ساهم في إغناء مضامينها مجموعة من المتدخلين يمثلون الجماعات الترابية والمجتمع المدني العامل في المجال حيث تم تقديم تجربة كل من جماعة مراكش في مجال الولوجيات وتجربة الجامعة الملكية المغربية للأشخاص المعاقين في مجال الحق في الترفيه والرياضة. كما ساهم التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بمداخلة حول الإطار المعياري الدولي للعيش المستقل والحق في الثقافة انطلاقا من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقديم كتاب حول «إعمال حق الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحد في التربية الدامجة في المغرب». وقد استهدف هذا البحث التحقق من مدى فعالية وأثر التربية الدامجة على الأشخاص ذوي التوحد، من حيث مستوى تحسين قدراتهم وكذا مستوى مشاركتهم الاجتماعية الكاملة والفعالة.
- تكريم مجموعة من الطلبة من ذوي الإعاقة البصرية والذهنية الذين حازوا على شهادة الدكتوراه، كما تم تقديم أول بحث علمي حول لغة الإشارة بالمغرب ومناقشة مضامينه.

56. في سياق انفتاحها على الجامعة كفضاء للبحث العلمي والتكوين، نظمت الآلية يوم 1 نونبر 2022 بشراكة مع كلية علوم التربية درسا افتتاحيا حول موضوع: «حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بين الاعتراف والفعلية» ألقته رئيسة المجلس على أنظار ما يفوق 300 طالب وطالبة وبحضور بعض فعاليات المجتمع المدني العامل في المجال.

57. وقد تطرق الدرس الافتتاحي لمجموعة من المحاور شملت أهم التحولات التي عرفتها قضية الإعاقة وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب خلال العقدين الأخيرين، وهي تحولات برزت على مستوى الخطاب في التعاطي مع موضوع الإعاقة، والتي تبنت من خلالها الحركة المدنية الخطاب الحقوقي وتدعو إلى مقاربة مطالبها من هذا المنظور، والتأسيس لنقاش جديد في الموضوع يقوم على البعد الحقوقي وإلغاء المقاربة الإحسانية، وتحولات على مستوى البيانات والمعلومات تميزت بإجراء أول بحث وطني حول الإعاقة بالمغرب سنة 2004 بمواصفات علمية مقبولة وكذلك إدراج بعض الأسئلة التي تهم الإعاقة في استمارة الإحصاء الوطني للسكان وتحولات على مستوى التشريعات والقوانين. كما ركز الدرس على تجليات الاعتراف بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب على المستوى التشريعي، والبناء المؤسساتي ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق هذه الفئة والنهوض بها، وكذلك حرصها على حضور قضايا الإعاقة ضمن آليات التفاعل مع الهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان عامة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة.

رابعا: التفاعل مع الآليات الأممية والإقليمية

58. في إطار مشاركة المجلس في أشغال الدورة 49 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، ساهمت الآلية بتاريخ 1 مارس 2022 بمداخلة شفوية تفاعلية حول الاحصاءات والمعطيات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

59. عقدت الآلية يوم 15 أبريل 2022 جلسة عمل مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ارتكزت على تقديم تجربة الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة انطلاقا من المهام والاختصاصات الموكولة لها، وفي تفاعل مع اللجنة، شددت الآلية على ضرورة التعاون والتنسيق والتفاعل بين مختلف الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. كما تميزت الجلسة بتبادل وإثراء النقاش حول بعض الموضوعات همت نطاق الأهلية القانونية وآليات إلغاء الرعاية المؤسسية للأشخاص في وضعية إعاقة على ضوء التجارب الدولية، ودور المنظمات العاملة في مجال الإعاقة وأسرهم في مسارات التغيير لإقرار فعلية حقوق هذه الفئة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵏ
Conseil national des droits de l'Homme

التقاريـر السـنوية للآليـة الوطنيـة الخاصـة بحمايـة حقـوق الأشـخاص فـي وضعيـة إعاقة

2022 - 2019

آلية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة
ⵜⴰⵙⵏⵜⴰ ⵏ ⵉⵎⵓⵔⴰⵔ ⵅ ⵉⵎⴷⵢⴰⵣⵏ ⵉⵏⵜⵜⴰⵏ ⵖⵓⵜⵜⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Mécanisme de protection des personnes en situation de handicap

@CNDHMAROC

WWW.CNDH.MA
LIBRARY.CNDH.MA